شمسية وولدية ومنلافناري وصاغوجي
نسخ ١٣

٣٥٧٢

وقف سلطان الملوك ...

رسالة الشمسية في المنطق
نجم الدين القزويني
١ ٨٩٧ وفاته

رسالة الولدية
في المنطق
٢

شرح ايساغوجي
٢

ديكر شرح ايساغوجي
٤ حسام كاتي

ورق
٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخرج ماهيات
الاشياء بمقتضى الجود وانشاء بقدرته انواع
الجواهر العقلية وافاض برحمته حركات الاجرام الفلكية
والصلوة على ذوات الانفس القدسية المنزهة
عن الكدورات الانسية خصوصا على محمد صاحب
الايات والمعجزات وعلى آله التابعين للحجج والبينات
فلما كان باتفاق اهل العقل واطباق
ذوي الفضل ان العلوم لاسيما اليقينية اعلى المطالب
وابهى المناقب وان صاحبها اشرف الاشخاص
البشرية ونفسه اسرع ايصالا بالعقول الملكية

الملكية وكان الاطلاع على دقايقها والاحاطة بكنه
حقايقها لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يعرف
صحيحها من سقيمها وغثها من سمينها فاشار من سعد
بلطف الحق وامتاز بتأبيده من كافة الخلق ومال
الى جنابه الداني والقاصي وافلح بمتابعة المطيع والعاصي
وهو مولى الصدر الصاحب المعظم العالم الفاضل العادل
الكامل المنعم المحسن الحسيب النسيب ذو المناقب والمعاجز شمس
الدولة والدين بهاء الاسلام والمسلمين ملك
ملوك الوزراء في العالمين عضد الملوك والسلاطين
قطب الاعالي ملك المعالي محمد ابن المولى الصاحب
المعظم دستور مطاع الافاق آصف الزمان سلطان
وزراء المشرق والمغرب صاحب ديوان الممالك
بهاء الملة والدين علماء الاسلام والمسلمين

قطب الملوك والسلاطين محمد ادام الله ظلالهما و
ضاعف جلالهما الذي مع حداثة سنه فاز بالسعادات
الابدية والكرامات السرمدية واختص بالفضائل الجميلة
والخصال الحميدة بتحرير كتاب فى المنطق جامع لقواعده
حاو لاصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته
وشرعت فى تبيينه وكتابته ملتزما ان لا اخل بشئ يعتد به
مع زيادات شرعية ونكات لطيفة من عندى غير
تابع لاحد من الخلائق بل للحق الصريح الذى لا ياتيه
الباطل من بين يديه ومن خلفه وسميته بالرسالة
الشمسية فى القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث
مقالات وخاتمة معتصما بحبل التوفيق من واهب
العقل ومتوكلا على جوده المفيض للخير والعدل انه
خير موفق ومعين اما المقدمة ففيها بحثان الاول

الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما
تصور فقط وهو حصول صورة الشئ فى العقل او تصور
معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا ويقال
للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا
شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل
منهما بديهى والبعض نظرى يحصل بالفكر وهو ترتيب امور
معلومة للتادى الى المجهول وذلك الترتيب ليس بصواب
دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى افكارهم بل
الانسان الواحد يناقض نفسه فى وقتين فمست الحاجة
الى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب النظريات من الضروريات
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو
المنطق ورسموه بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن
عن الخطاء فى الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى

عن تعلم ولا نظريا ولا لدار او التمس بل بعضه بديهي
وبعضه نظري مستفاد منه **البحث الثاني في موضوع المنطق**
وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي يلحقه لما هو
هو اي لذاته او لامر يساويه او لجزئه وموضوع المنطق
المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها
من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف
عليها الموصل الى التصور لكونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف عليها الموصل
الى التصديق اما توقفا قريبا لكونها قضية وعكس قضية
ونقيض قضية واما توقفا بعيدا لكونها موضوعا ومحمولات
وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا
شارحا وللموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول
على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان

لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته او بامر
صادق عليه والمحكوم به كذلك لامتناع الحكم ممن جهل احد
هذه الامور **واما المقالات فثلث المقالة الاولى في
المفردات** وفيها اربعة فصول **الفصل الاول** في الالفاظ
دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وبتوسط لما دخل فيه تضمن
كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق وحده وبتوسطه
لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة
ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارجي بحالة يلزم
من تصور المسمى في الذهن تصوره والا لامتنع فهمه
من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى
في الخارج تحققه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة
بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط

واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم
ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم
وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست
غيرها ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام
واما مما لا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع
من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان
قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة
والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به فهو الاداة كفي
اولا وان صلح لذلك وان دل بهيئته على زمان معين
من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم
وح اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا وان كان الاول
فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والا فمتواطيا ان استوت
افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا

ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى واقدم من
الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان
كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية
فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع
لاحدهما ثم نقل الى الثاني وح ان ترك موضوعه
الاول يسمى لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل
هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان هو الشرع
كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف
الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وان لم يترك
موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى
المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس
والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر
مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه

والمركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه
واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو
الخبر وان لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستعلاء امر ومع الخضوع دعاء وسؤال ومع
التساوي التماس وان لم يدل وهو التنبيه ويندرج
فيه التمني والترجي والقسم والنداء والتعجب واما غير
التام فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق واما غير تقييدي
كالمركب من اسم واداة **الفصل الثاني** في المعاني المفردة
كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى
جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية
ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها
والاول هو النوع سواء كان متعدد الاشخاص وهو

وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو كلي مقول على واحد
او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان كان
الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع
آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة يسمى جنسا
ورسموه بانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها
فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب
عنها وعن بعض ما يشاركها غير الجواب عنها وعن البعض
الآخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم
النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا

بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب
كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم تكن تمام المشترك
بينهما وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او
بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا
بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ويتسلسل
بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية
عن مشاركها في جنس او وجود فكان فصلا ورسموه بانه
كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو
تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان
كل منها فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود والفصل
المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عن مشاركها
في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه

عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان واما الثالث فان
امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض المفارق
واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون
لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور
ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام
بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي يفتقر جزم
الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلث
للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم
من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض المفارق اما
سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيئه كالشيب
والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص
بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو
العرض العام كالماشي للانسان وترسم الخاصة بانها

كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها
قولا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي
وهي خمسة الاول ان الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج
لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك البارى عز اسمه وقد يكون
ممكن الوجود فيه لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود
منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى تعالى او مع امكانه
كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب
السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة الثاني اذا قلنا
للحيوان مثلا انه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث
هو هو وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا
طبيعيا والثاني كليا الثالث كليا عقليا والكلي

والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان
الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليات
الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج
عن المنطق الثالث الكليان المتساويان ان صدق كل
واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق
عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم
من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما صدق عليه الاخر
كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما
على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس ونقيض
المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما يكذب
عليه الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه
الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص

من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل
ما صدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا
ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق نقيض
الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو
محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم
على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق
الاخص على كل الاعم وذلك محال والاعم من شيء من وجه
ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين
عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين
نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان
تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا كاللاوجود واللا
عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا كاللاانسان واللا
فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين

المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم
قطعا الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى
بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم وهو اعم
من الاول لان كل جزء حقيقي وهو جزئي اضافي بدون
العكس اما الاول فلاندراج كل شخص بحسب ماهيته المعراة
عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي
كليا وامتناع كون الحقيقي كذلك الخامس النوع كما يقال
على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل
ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا
ويسمى النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع
وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي وهو
النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل و

وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب
الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس
يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال الجنس المتوسط
كالجسم النامي والجسم المطلق ومثال المفرد كالعقل ان قلنا
ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع
المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة
فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر
من وجه لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول في جواب
ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو
كالحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان
وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم
النامي والحساس المتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان
بالتضمن والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز

لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية
ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل
يجب ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل
مقسم والانواع المتوسطة يجب ان يكون لها فصول
تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالي
فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم
السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي

في التعريفات تعريف الشيء هو الذي يستلزم
تصوره تصور الشيء او امتيازه عن كل ما عداه وهو
لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم
قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم
لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه
اخفى مفهوما ولهما في العموم والخصوص ويسمى حدا تاما

ان يكون بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا
ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة
ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها و
وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف المتحرك
بما ليس بساكن والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف
الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة
كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة واللامشابهة
ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال
الاثنان زوج ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين
ثم يقال المتساويان الشيئان اللذان لا يفضل احدهما
على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز

ان يحترز عن استعمال الالفاظ غريبة وحشية غير
ظاهرة الدلالة بالقياس الى السائل لكونه مفوتا للغرض

وفيها

مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية
واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال لقائله
انه صادق فيه او كاذب وهي حملية ان انحلت بطرفيها
الى مفردين كقولنا زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية
ان انحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان
هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم
بين قضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما
فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا زوجا او فردا

وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود د
في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث
الاول في اجزائها واقسامها الحملية انما تتحقق
باجزاء ثلث محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به
ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها ترتبط المحمول بالموضوع واللفظ
الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم
ويسمى القضية ح ثلثية وقد يحذف الرابطة في بعض
اللغات لشعور الذهن بمعناها والقضية ح ثنائية
وهذا النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال
ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان
حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع
ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان
ليس بحجر وموضوع الحملية ان كان شخصا معينا

معينا سميت مخصوصة ومشخصة وان كان كليا
فان بين فيها كمية افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ
الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي
اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي
الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة
واما سالبة وسورها لا شئ ولا واحد كقولنا
لا شئ ولا واحد من الناس بجماد وان بين فيها
ان الحكم على بعض الافراد فهو الجزئية اما موجبة وسورها
بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة
وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس
كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد
فان لم يصلح لان يصدق كلية وجزئية سميت
القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان

نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا
الانسان فی خسر الانسان ليس فی خسر وهی فی قوة الجزئية
لانه متى صدق قولنا الانسان فی خسر صدق بعض
الانسان فی خسر وبالعكس فی تحقيق
المحصورات الاربع قولنا كل يستعمل تارة
بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان من الافراد
الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ای كل ما هو ملزوم
فهو ملزوم وتارة بحسب الخارج ومعناه كل سواء
كان حال الحكم او قبله او بعده فهو فی الخارج والفرق
بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شیء من المربعات
فی الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول
دون الثانی ولو لم يوجد من الاشكال فی الخارج الا
المربع لصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثانی

الثانی دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية
فی العدول والتحصيل حرف السلب
ان كان جزء الموضوع كقولنا اللاحی جماد او من المحمول
كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا سميت القضية معدولة
موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشیء منهما
سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت
سالبة والاعتبار بالايجاب القضية وسلبها بالنسبة
الثبوتية والسلبية لا بطرفی القضية فان قولنا كل
ما ليس بحی فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان
وقولنا لا شیء من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها
وجوديان والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب
فان الايجاب لا يصح الا على موجود محقق كما فی الخارجية

الموضوع او مقدر كما فى الحقيقة الموضوع اما اذا كان
الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما
فى اللفظ اما فى الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت
الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها
واما فى الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص
لفظ غير او لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط
وبالعكس   فى اقسام الشرطية الجزء الاول
يسمى مقدما والثانى تاليا اما المتصلة فاما لزومية
وهى التى صدق الثانى فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما يوجب ذلك كالعلية والتضايف
واما اتفاقية وهى التى يكون ذلك فيها بمجرد توافق
الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق واما المنفصلة فاما حقيقية وهى التى

التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب
معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
واما مانعة الجمع وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها
فى الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا
او شجرا واما مانعة الخلو وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين
جزئيها فى الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر
واما ان لا يغرق وكل واحد من هذه الثلثة اما عنادية
وهى التى يحكم فيها بالتنافى لذاتى الجزئين كما فى الامثلة
المذكورة واما اتفاقية وهى التى يكون ذلك فيها بمجرد
الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون
اسودا او كاتبا حقيقية او لا اسودا وكاتبا مانعة الجمع
او اسودا ولا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحد
من هذه القضايا الثمانى هى التى يرفع ما حكم فى موجبتها

سالبة اللزوم يسمى سالبة لزومية وسالبة
العناد سالبة عنادية وسالبة الاتفاق سالبة
اتفاقية والمتصلة الموجبة يصدق عن صادقين
وكاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم
كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين
اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها
عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية
يصدق عن صادق وكاذب ويكذب عن صادقين
وكاذبين والمانعة الجمع يصدق عن كاذبين وعن
صادق وكاذب ويكذب عن صادقين وكاذبين والمانعة
الخلو يصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب
ويكذب عن كاذبين والسالبة يصدق عما يكذب
الموجبة ويكذب عما يصدق وكلية الشرطية ان يكون

ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع
الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي
يحصل بسبب اقتران الامور يمكن اجتماعه معها
والجزئية كذلك على بعض هذه الاوضاع
والمخصوصة ان يكون
كذلك على ما وضع
تمت تمام
م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون شكره
وحمده ولا يبلغ مدح البليغ كنه عظمته ومجده
والصلوة على حبيبه وعبده محمد وآله وصحبه من بعده
فان الرسالة الشريفة التي الفها في المنطق
الاجل ولده الاكرم السيد المحقق والبحر المدقق الكامل
المكمل المنيف ابو البركات على المدعو بسيد الشريف
شرفه الله تعالى بجلاله اللطيف رسالة مشتملة على قواعد
نفيسة وفوائد جليلة الا انها لما وقعت بالعبارة
الفارسية وكان ضبط العربية لفصاحتها اسهل
وحفظها لشرفها احسن فعربتها لاجل ولدي الاعز

الاعز متبركا بترتيبه وتأليفه من غير تصرف فيه بالزيادة
والنقصان فانه هو المنفرد بتحقيق العلوم وايضاح البيان
وسائلا من الله تعالى التيسير والتوفيق وافاضة العلم
الشريف من التصور والتصديق اعلم ان للانسان
قوة دراكة تنتقش فيها صور الاشياء كما في المرآة لكن
لا تحصل فيها الا صور المحسوسات ففي القوة المدركة الانسانية
تحصل صور المحسوسات والمعقولات المحسوسات ما يدرك
باحدى الحواس الخمس التي هي الباصرة والسامعة والشامة
والذائقة واللامسة المعقولات ما يدرك بغير شيء منها
وكل صورة حصلت في هذه القوة التي تسمى بالذهن
اما تصور واما تصديق لان تلك الصورة ان كانت
نسبة امر الى امر آخر ايجابا كزيد كاتب او سلبا كزيد ليس
بكاتب تسمى تصديقا وان كانت غير النسبة المذكورة

تسمى تصورا فالعلم الذي هو الادراك منحصر في التصور
والتصديق **فصل** ويعلم بعد هذا ان نسبة امر
الى آخر ايجابا او سلبا على ثلثة اوجه **الاول** نسبة
حملية كما علم **الثاني** اتصالية كما تقول ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او تقول ان كانت الشمس طالعة
فالليل ليس موجود **الثالث** انفصالية كما تقول هذا
العدد اما زوج واما فرد او تقول ليس ان يكون هذا
الشخص اما انسانا او حيوانا فادراك النسبة الحملية
والاتصالية والانفصالية ايجابا او سلبا تصديق
وتسمى ايضا حكما وادراك ما عداها تصور واذا
كان التصديق عبارة عن ادراك النسبة ايجابا
او سلبا فلا بد له من التصورات الثلث **الاول**
تصور المنسوب اليه ويسمى محكوما عليه **الثاني** تصور

تصور المنسوب به ويسمى محكوما به **الثالث** تصور
النسبة التي بينهما وتسمى نسبة حكمية مثلا في التصديق
ان زيدا قائم لا بد من تصور زيد قائم ونسبة بينهما
حتى يحصل ادراك النسبة على وجه الايجاب او السلب
فيكون كل تصديق موقوفا على تصور المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية الا انه ليس شيء من هذه التصورات
عند اهل التحقيق جزء من التصديق **فصل**
اعلم ان التصور على قسمين **الاول** ضروري وهو
الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر وفكر كتصور الحرارة
والبرودة والسواد والبياض ونحوها والثاني نظري وهو
الذي يحتاج في حصوله اليه كتصور الروح والملك
والجن ونحوها وعلى قياس التصور ينقسم التصديق
ايضا على قسمين **الاول** ضروري وهو الذي لا يحتاج

الى نظر كالتصديق بان الشمس مضيئة والنار حارة
ونظايرهما **الثاني** نظري وهو الذي يحتاج اليه كالتصديق
بان الصانع موجود والعالم حادث وغير ذلك **فصل**
التصور النظري يستفاد من التصور الضروري والتصديق
النظري يستفاد من التصديق الضروري بطريق النظر وهو
عبارة عن ترتيب التصورات المعلومة او التصديقات
المعلومة على وجه يتأدى الى تصور مجهول او تصديق
مجهول كما اذا جمعت تصور الحيوان مع تصور الناطق
وقلت حيوان ناطق يحصل من هذين التصورين
تصور الانسان واذا جمعت التصديق بان العالم متغير
مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت العالم متغير
وكل متغير حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق
بان العالم حادث **فصل** امتياز الانسان عن سائر

سائر الحيوان بان الانسان يحصل المجهول من المعلوم
بطريق النظر بخلاف باقي الحيوانات فيجب على كل واحد
ان يعرف طريق النظر وصحته وفساده حتى اذا اراد
ان يحصل مجهولا تصوريا او تصديقيا من المعلومات
التصورية او التصديقية على وجه الصواب يمكن له ذلك
الا على الطائفة المخصوصة المؤيدة من عند الله بالنفوس
القدسية فانهم لا يحتاجون في معرفة المجهولات الى ترتيب
المقدمات **فصل** اعلم ان التصورات المرتبة الموصلة
الى تصور آخر تسمى بالمعرف والقول الشارح عند
اصحاب هذا الفن والتصديقات المرتبة الموصلة الى تصديق
آخر تسمى بالحجة والدليل والمقصود في هذا الفن معرفة
المعرف والحجة ولا شك في ان المعرف والحجة معان
لا الفاظ مثلا معرفة الانسان معنى الحيوان الناطق

فصل

لا لفظهما وحجة حدوث العالم معنى القضيتين المذكورتين

لا لفظهما فليس صاحب هذا الفن بالذات محتاجا الى

الالفاظ لكن لما كان استفادة المعانى وافادتها

بالالفاظ وجب عليه ان ينظر فى حال الالفاظ باعتبار

الدلالة على معانيها **فصل** الدلالة كون الشيء

بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويسمى الشيء الاول

دالا والثانى مدلولا والوضع تخصيص شيء بشيء على

وجه يحصل من العلم بالشيء الاول العلم بالشيء الثانى

فالوضع سبب من اسباب الدلالة واقسام الدلالة بحسب

الاستقراء ثلثة **الاول** الدلالة الوضعية وهى التى يكون

للوضع فيها مدخل وهذه تكون فى الالفاظ كدلالة لفظ

زيد على مسماه وفى غير الالفاظ كدلالة الخطوط و

العقود والاشارات والنصب على المعانى التى تستفاد

تستفاد منها **الثانى** الدلالة العقلية وهى التى تكون بمقتضى

العقل وهذه ايضا تكون فى الالفاظ كدلالة اللفظ المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وفى غير الالفاظ كدلالة

المصنوع على الصانع **والثالث** الدلالة الطبعية وهى التى

يكون بحسب مقتضى الطبع وهذه توجد فى الالفاظ كدلالة اخ اخ

على وجع الصدر وفى غير الالفاظ كدلالة الحمرة على الخجالة

فصل الدلالة المعتبرة من بين اقسام الدلالات الدلالة

الوضعية اللفظية لان الافادة والاستفادة فى المعتاد واقعة

بهذا الطريق وهذه الدلالة منحصرة فى المطابقة والتضمن

والالتزام والمطابقة دلالة اللفظ على تمام معنى الموضوع له

من حيث انه تمام الموضوع له كدلالة الانسان على معنى الحيوان

الناطق والتضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له

من حيث انه جزء الموضوع له كدلالة الانسان على معنى الحيوان

او على معنى الناطق والالتزام دلالة اللفظ على معنى خارج
عن الموضوع له من حيث انه لازم الموضوع له كدلالة لفظ الانسان
على قابل العلم وصنعة الكتابة **فصل** لاخفاء في ان اللفظ
المجرد بالوضع يدل على المعنى الموضوع له وبواسطة ان فهم الكل
لا يمكن بدون فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع له لكن لا يدل
على الخارج من الموضوع له دلالة دائمة الا بان يكون ذلك
الخارج لازما للموضوع له في الذهن بحيث اذا حصل الموضوع له
فيه حصل اللازم الخارج ايضا فيه فان لم يكن كذلك
لم يكن اللفظ دالا عليه دائما والمعتبر عند اصحاب هذا
الفن الدلالة الكلية الدائمة واما عند علماء الاصول
والبيان فيكفي ان يكون اللفظ دالا عليه في الجملة فليس
اللزوم العقلي عندهم شرطا بل يكفي اللزوم في الجملة **فصل**
اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط وليس له لازم ذهني

ذهني فيوجد ثمة دلالة المطابقة بدون التضمن والالتزام
لكن دلالة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة
وان كان له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة الالتزام بدون
التضمن واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى مركب ولا يكون له
لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة التضمن بدون الالتزام
واذا استعمل اللفظ في الموضوع له يسمى حقيقة واذا استعمل
في جزء الموضوع له او الخارج عنه يسمى مجازا ويحتاج ههنا
الى قرينة صارفة نحو رأيت الاسد في الحمام **فصل**
اذا كان معنى اللفظ واحدا يسمى مفردا واذا كان
متعددا يسمى مشتركا وفي كل معنى محتاج الى قرينة كلفظ
العين واذا كان اللفظان متوافقين في المعنى يسمى هذان
اللفظان مترادفين كالانسان والبشر واذا كانا مختلفين
فيه سميا متباينين كالانسان والفرس **فصل**

اللفظ الدال على المعنى المطابقي على قسمين مركب ومفرد
فالمركب ما يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود دلالة
مقصودة كرامي الحجارة والمفرد ما ليس كذلك وهذا اقسام اربعة صح
الاول ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام والثاني ما له جزء لكن
لا دلالة له على المعنى اصلاً كزيد والثالث ما له جزء دال
على المعنى لكن ذلك ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله
علما والرابع ما له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون
دلالته مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص
انساني **فصل** اللفظ المفرد ثلثة اقسام اسم وكلمة
واداة لان معناه ان لم يكن تاما يعني لا يصلح لان يكون
محكوما عليه بل لان يكون محكوما به يسمى في هذا الفن اداة
وفي النحو حرفا وان كان تاما فلا يخلو من ان يصلح للمحكوم
عليه اولا فان لم يصلح يسمى كلمة وفي النحو فعلا وان صلح

يسمى اسما **فصل** اللفظ المركب على قسمين تام
وغير تام **فالمركب** التام ما يصلح السكوت عليه يعني
اذا وقع سكوت المتكلم عليه لا ينتظر المخاطب كانتظار المحكوم به
مع ذكر المحكوم عليه او المحكوم عليه مع ذكر المحكوم به والمركب
التام ان احتمل الصدق والكذب في نفسه يسمى خبرا او
قضية وهو العمدة في باب التصديقات وان لم يحتمل يسمى
انشاءً سواء دل على الطلب بالذات كالامر والنهي
والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي والتعجب والنداء
ونحوها وهذا القسم اي الانشاء يعتبر في المحاورات
والمركب الغير التام ما لا يصلح السكوت عليه وهو ينقسم
الى التركيب التقييدي الذي يكون جزء الثاني منه قيدا
للاول اما بالاضافة نحو غلام زيد واما بالوصف
كالحيوان الناطق وهذا هو العمدة في باب التصورات

والى الغير التقييدي لخو في الدار وخمسة عشر **فصل**
ادراك معاني الالفاظ المفردة وادراك معاني المركبات
الغير التامة وادراك معنى المركبات التامة الانشائية
جميعا من التصورات وادراك معاني الخبر والقضية
من التصديقات وهذه مباحث الالفاظ كما هو المناسب
بالمقام ولما توقف التصديق على التصورات قدمنا
بيان احوالها على بيان احواله **فصل** كل مفهوم
حاصل في العقل ان كان تصوره مانعا من وقوع
الشركة اي من اشتراكه بين كثيرين يسمى جزئيا حقيقيا كزيد صح
وان كان غير مانع من الشركة يسمى كليا وكل واحد منها
فرد لهذا الكلي وجزئي اضافي له والجزئي الاضافي يجوز
ان يكون جزئيا حقيقيا كزيد بالنسبة الى الانسان
ويجوز ان يكون كليا في نفسه لكنه يكون جزئيا اضافيا

اضافيا لكلي آخر كالانسان بالنسبة الى الحيوان **فصل**
الكلي اذا نسب الى حقيقة افراده اما ان يكون تمام حقيقة
افراده او جزء حقيقة افراده او خارجا عنها فان كان تمام حقيقة افراده
يسمى نوعا حقيقيا كالانسان فانه تمام ماهية زيد وعمرو وبكر
وغيرها من الافراد وليس كل واحد منها ممتازا عن الآخر الا
بعوارض مشخصة خارجة عن ماهيتها وحقيقتها ولما كان
النوع تمام ماهية الافراد فيكون افراده متفقة بالحقيقة فاذا
سئل عن فرد بما هو او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا في الجواب
فالنوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
مثلا اذا قلت ما زيد او ما زيد وعمرو وبكر كان الانسان مقولا
في الجواب واذا كان جزء حقيقة افراده يسمى ذاتيا وهو منحصر
في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان تمام المشترك بين
الماهية وبين ماهية اخرى يسمى جنسا والمراد بتمام المشترك

هو ان لا يكون بينهما جزء مشترك خارجا عنه كالحيوان
فانه تمام المشترك بين حقيقة الانسان والفرس لانهما
يشتركان في ذاتيات كثيرة مثل الجوهر وقابل الابعاد والنامي
والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان عبارة عن هذا
المجموع ولما كان الجنس تمام المشترك بين كثيرين مختلفين
بالحقائق فاذا سئل عنهم بما هم كان الجنس مقولا في الجواب
مثلا اذا سئل عن الانسان والفرس والبقر بما هم كان
الحيوان مقولا في الجواب لان السائل يطلب به تمام الحقيقة
المشتركة بينهم والحقيقة المشتركة الحيوان واذا سئل عن
الانسان وحده كان السؤال عن المختصة فلا يصلح ان يكون
الجنس مقولا في الجواب بل الجواب الحيوان الناطق ومن
ههنا علم ان الجنس كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو ويجوز ان يكون لحقيقة واحدة

واحدة اجناس متعددة بعضها فوق بعض كالحيوان فانه جنس
الانسان وفوقه الجسم النامي وفوقه الجسم المطلق وفوقه الجوهر فالجنس
الذي كان جوابا عن جميع المشتركات التي هي فيه يسمى جنسا قريبا كالحيوان
فانه الجواب عن الانسان وعن كل ما يشارك الانسان في الحيوانية وما لم يكن
جوابا عن جميع المشاركات فهو بعيد كالجسم النامي فانه مشترك بين الانسان
والنباتات والحيوانات لكنه لا يقع في الجواب عن السؤال من الانسان
والمشاركات الحيوانية وكل جنس يكون فيه جوابان عن المشاركات فهو بعيد
بمرتبة واحدة كالجسم النامي وان كان فيه ثلث اجوبة فهو بعيد بمرتبتين
كالجسم المطلق وعلى هذا القياس وابعد الاجناس يسمى جنسا عاليا
كالجوهر في المثال المذكور واقرب الاجناس يسمى جنسا سافلا كالحيوان
في المثال المذكور والذي بين العالي والسافل يسمى جنسا متوسطا
كالجسم المطلق والجسم النامي في المثال هذا بيان الجزء الذي هو
تمام المشترك وان لم يكن تمام المشترك يسمى فصلا لانه يميز الماهية

عن الغير تميزا جوهريا سواء لم يكن ذلك الجزء مشتركا اصلا
كالناطق المختص لحقيقة افراد الانسان فيميز الماهية عن جميع الماهيات
ويسمى ذلك فصلا قريبا او كان مشتركا لكن لا يكون تمام
المشترك وهو تميز الماهية عن بعض الماهيات كالحساس يسمى
ذلك فصلا بعيدا وبالجملة يكون الفصل مميزا جوهريا فهو كلي مقول
في جواب اي شيء هو في جوهره **فصل** واعلم ان للنوع معنى آخر يسمى
نوعا اضافيا وهي ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هما
فيجوز ان يكون النوع الاضافي نوعا حقيقيا كالانسان ويجوز
ان لا يكون كالحيوان فانه نوع الجسم النامي وهو نوع الجسم المطلق وهو نوع
الجوهر وان كان الكلي خارجا عن حقيقة افراده فان كان مختصا بحقيقة
واحدة تسمى خاصة وهو تميز الماهية عن الغير تميزا عرضيا فهو كلي
مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب اي شيء هو في عرضه
كالضاحك بالنسبة الى الانسان وان كان مشتركا يسمى عرضيا

عرضيا عاما كالماشي فانه مشترك بين الانسان وغيره
فهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا عرضيا
فيكون الكليات منحصرة في خمس نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام **فصل** المعرف على اربعة اقسام **الاول** الحد
التام وهو مركب من جنس القريب والفصل القريب كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان **الثاني** الحد الناقص وهو مركب
من الجنس البعيد والفصل القريب كالجسم النامي الناطق او الجسم
المطلق الناطق او الجوهر الناطق في تعريف الانسان **الثالث**
الرسم التام وهو مركب من الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان **الرابع** الرسم الناقص وهو مركب من الجنس البعيد
والخاصة كالجسم النامي الضاحك او الجسم المطلق الضاحك او الجوهر
الضاحك في تعريف الانسان ويجوز ان يكون الرسم الناقص
مركبا من العرض العام والخاصة كالمتنفس الضاحك في تعريف

الانسان واما علماء الاصول والعربية فيسمون المعرف بجميع
اقسامه بالحد **فصل** لا يجوز في التعريفات استعمال الالفاظ
المجازية والمشتركة الا اذا كانت قرينة واضحة **فصل** اعلم
ان معرفة الحقايق الموجودة كالانسان والفرس ونحوهما والتمييز
بين اجناسها واعراضها العامة وكذا التمييز بين فصولها وخواصها
في غاية الاشكال اما معرفة المفهومات الاصطلاحية والتمييز
بين اجناسها واعراضها العامة وبين فصولها وخواصها في
غاية السهولة كمفهوم الكلمة والاسم والفعل والحرف والمعرب
والمنصرف ونحوها **فصل** قد عرفنا من مباحث التصورات
كما نحتاج في تحصيل التصورات النظرية الى شيئين احدهما
بيان الموصل الى التصور وهو القول الشارح باقسامه والآخر
الكليات الخمس التي تتركب منها القول الشارح كذلك نحتاج
في تحصيل التصديقات النظرية الى شيئين احدهما بيان الموصل الى

الى التصديق وهو الحجة باقسامها والآخر بيان القضايا
التي تتركب الحجة منها فلا بد من تقديم مباحث القضايا
فنقول **القضية** قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب فيه وهو مركب من اربعة اشياء المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية والحكم بالايجاب والسلب والفرق بين النسبة
الحكمية والحكم يظهر في صورة الشك فان النسبة الحكمية حاصلة
لان الشك فيها بخلاف الحكم والقضية على ثلثة اقسام
حملية وشرطية متصلة ومنفصلة لان المحكوم عليه
والمحكوم به في القضية ان كانا مفردين او في حكم المفردين
سميت حملية سواء كانت موجبة او سالبة كزيد قائم وزيد
ليس بقايم وان لم يكونا مفردين ولا في حكمهما سميت شرطية
فان كان الحكم في الشرطية بالاتصال سميت متصلة سواء
كانت موجبة كما تقول ان كانت الشمس طالعة كان النهار

موجودا او سالبة كما تقول ليس ان كانت الشمس طالعة وجد
الليل وان كانت الحكم فيها بالانفصال سميت منفصلة سواء
كانت موجبة كما تقول هذا العدد اما زوج او فرد او سالبة
كما تقول ليس ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا من الواحد
فصل اطلاق الحملية والمتصلة على الموجبات ظاهر (والمنفصلة صح)
وعلى السوالب لاجل المناسبة مع الموجبات في الاطراف فصل
المحكوم عليه في القضية الحملية يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى
محمولا واللفظ الذي يدل على النسبة الحكمية معا يسمى رابطة (والحكمية صح)
كلفظ هو في زيد هو قايم ولفظ است في قول العجم زيد قايم
است وحركة الكسرة في لغة بعضهم زيد دبير وبالجملة
كل ما يدل على الربط بين الموضوع والمحمول فصور رابطة
والمحكوم عليه في القضية الشرطية يسمى مقدما والمحكوم به يسمى
تاليا فصل موضوع الحملية ان كانت جزئيا حقيقيا

حقيقيا سميت شخصية نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم
وان كان كليا فان لم يبين كمية الافراد فيها سميت
مهملة نحو الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب وان بينت فيها
سميت محصورة وهي اربعة اقسام الموجبة الكلية والسالبة
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فصل
القضايا الشخصية غير معتبرة في العلوم والقضية المهملة
في قوة المحصورة الجزئية فالقضايا المعتبرة في العلوم
المحصورات الاربع فصل حرف السلب في القضية
ان كان جزءا من المحمول سميت القضية معدولة نحو زيد
لاكاتب وان لم يكن جزءا سميت محصلة نحو زيد ليس بكاتب
فصل نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب
او بالسلب يجوز ان يكون ضرورية اي ان كانت مستحيلة
الانفكاك فهذه القضية تسمى ضرورية نحو كل انسان

حيوان بالضرورة لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة ويجوز
ان يكون سلب الضرورة من جانبي الايجاب والسلب وهذه
القضية تسمى ممكنة خاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص
ومعنى الموجبة والسالبة فيها واحد يعني ان ثبوت الكتابة
(اي القضية)
للانسان وسلبها عنه ليسا بضروريين او من طرف واحد
وهو الجانب المخالف للحكم وهذه تسمى ممكنة عامة نحو كل انسان
كاتب بالامكان العام يعني سلب الكتابة للانسان ليس
بضروري ويجوز ان يكون بالدوام بدون اعتبار الضرورة
وتسمى هذه دائمة ويجوز ان يكون بالفعل اي بالجملة وتسمى
هذه مطلقة نحو الانسان كاتب **فصل** عكس القضية
الحملية هو ان تجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا على
وجه يبقى ايجاب الاصل وسلبه وصدقه فالموجبة الكلية
تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا كلما صدق كل انسان حيوان

(ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص صح)

[illegible]

حيوان صدق بعض الحيوان انسان وكذلك الموجبة
الجزئية مثلا اذا صدق بعض الحيوان انسان صدق
بعض الانسان حيوان لان المحمول والموضوع يتلاقيان
في ذات الموضوع والمحمول (…) ويجوز ان يكون اعم
ففي العكس لا يصدق الكلية والسالبة الكلية تنعكس
بنفسها اذا كانت ضرورية مثلا كلما صدق لا شئ
من الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة
الجزئية لا تنعكس لان قولنا ليس بعض الحيوان بانسان صادق
وعكسه ليس بعض الانسان بحيوان غير صادق **فصل**
نقيض قضية قضية اخرى مخالفة لها في الايجاب والسلب
بحيث يستلزم لذاته صدق احديهما كذب الاخرى وكذب
احديهما صدق الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة
الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية **فصل**

القضية الشرطية لزومية ان كان الاتصال او سلبه ضروريا
واتفاقية ان لم يكن ضروريا والمنفصلة اما حقيقية
ان كان الانفصال في الوجود والعدم نحو العدد اما زوج
او فرد يعني انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان او مانعة الجمع ان كان
الانفصال في الوجود فقط كما تقول هذا الشيء اما شجر
او حجر يعني انهما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما واما مانعة
الخلو ان كان الانفصال في العدم نحو زيد اما في البحر يغرق
او لا يغرق يعني انهما لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما **فصل**
التناقض والعكس في الشرطيات على قياس الحمليات **فصل**
الحجة على ثلثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل
بحال الكلي على حال الجزئي كما تقول كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فقد استدللت بحال
الحيوان الذي هو الكلي على حال الجزئي الذي هو الانسان

الانسان والثاني الاستقراء وهو ان يستدل بحال
الجزئيات على حال الكليات كما تقول كل واحد حيوان من
الانسان والطيور والبهائم يحرك فكه الاسفل عند المضغ
فكل حيوان كذلك فقد استدللت بحال الجزئيات اي الانسان
والطيور والبهائم على حال الحيوان الذي هو كلها والثالث
التمثيل وهو ان يستدل بحال الجزئي على حال الجزئي كما تقول
النبيذ حرام بناء على ان الخمر حرام وكل واحد منهما جزئي مشترك
في علة الحرمة وهي الاسكار **فصل** الاستقراء والتمثيل
يفيدان الظن والقياس يفيد اليقين فالعمدة في تحصيل
التصديقات القياس وهو قول مؤلف من القضايا متى
سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كما تقول العالم متغير وكل
متغير حادث فالعالم حادث والقياس على قسمين احدهما
اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه

بالفعل كما مرّ والثاني استثنائي وهو ما يكون النتيجة
او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كما تقول ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان او لكنه ليس بحيوان
فليس بانسان **فصل** الاقتراني اما حملي وهو مركب من
الحمليات الصرفة او غيره والقسم الاول اظهر فلنقتصر عليه
وهو على اربعة اقسام لان النسبة بين الموضوع والمحمول
اذا كانت مجهولة يحتاج الى متوسط يكون له نسبة معلومة
الطرفين حتى يعلم به النسبة المجهولة ويسمى ذلك اوسط
لان موضوع المطلوب يسمى اصغر ومحموله اكبر والاوسط
ان كان محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر فهو الشكل الاول
وان كان بالعكس فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا
لهما فهو الشكل الثالث **فصل** الشكل الاول شرطه ان يكون
صغراه اي القضية المشتملة على الاصغر موجبة حتى يندرج

محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر صح

يندرج الاصغر في الاوسط وكبراه اي القضية المشتملة
على الاكبر كلية حتى يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر
يقينا فيكون صغرى الشكل الاول موجبة وكبراه كلية
وضروبه اربعة موجبتان كليتان نتيجتهما موجبة كلية وموجبة
جزئية صغرى مع سالبة موجبة كلية كبرى نتيجتهما سالبة
كلية وموجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى نتيجتهما
سالبة جزئية **فالشكل الاول** ينتج المحصورات الاربع
والشكل الثاني شرطه اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب اي يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة
وكلية الكبرى وضروبه ايضا اربعة موجبة كلية صغرى
مع سالبة كلية كبرى نحو كل ج ب فلا شيء من ج ا و
عكسه نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا وموجبة
جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى نحو بعض ج ب

نتيجتها موجبة جزئية وموجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى صح

ولا شيء من ا ب صح

ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا وسالبة جزئية صغرى
مع موجبة كلية كبرى نحو ليس بعض ج ب وكل ا ب فليس
بعض ج ا فنتيجة الشكل الثاني ليست الا سالبة
اما كلية واما جزئية والشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى
وكلية احدى مقدمتيه وضروبه اربعة ثلثة منتجة للموجبة
الجزئية وثلثة للسالبة الجزئية اما الثلثة الاولى فمن موجبتين
كليتين نحو كل ب ج وكل ب ا ومن موجبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو بعض ب ج وكل ب ا ومن موجبة
كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى نحو كل ب ج وبعض ب ا
فنتيجة هذه الضروب الثلثة انها بعض ج ا اما الثلثة الثانية
فمن موجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى نحو كل ب ج
ولا شيء من ب ا وموجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية
كبرى نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا وموجبة كلية صغرى مع

سالبة جزئية كبرى نحو كل ب ج وليس بعض ب ا ونتيجة
هذه الضروب انها ليس بعض ج ا والشكل الرابع
بعيد عن الطبع فلم نذكره واما القياس الاستثنائي فعلى
قسمين احدهما الاتصالي والثاني الانفصالي اما الاتصالي
فهو مركب من متصلة لزومية مع وضع المقدم اي اثباته
وينتج وضع التالي كما تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو حيوان او مركب من متصلة لزومية مع رفع
التالي وينتج رفع المقدم كما تقول في المثال المذكور لكنه
ليس بحيوان فهو ليس بانسان واما الانفصالي فهو مركب
من منفصلة حقيقية مع وضع احد الجزئين ورفع الجزء
الآخر فنتيجته اربع كما تقول العدد اما زوج او فرد لكنه
فرد فليس بزوج لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج
فهو فرد او مركب من المنفصلة المانعة الجمع مع وضع احد

ونتيجة رفع الآخر او وضع رفع احد الجزئين
ونتيجة وضع الآخر

الجزئين وينتج رفع الجزء الآخر فينتج اثنان كما تقول هذا
الجسم اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر او لكنه حجر فليس بشجر
او مركب من المنفصلة المانعة الخلو مع رفع احد الجزئين
وينتج وضع جزء الآخر فينتج ايضا اثنان كما تقول هذا
الجسم اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس لا شجر فلا حجر او لكنه
ليس لا حجر فلا شجر وهذا آخر الكلام في الرسالة
الشريفة تمت الرسالة بعون
الله ملك المنان المنعم
بلا امتنان
وبه نستعين
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك اللهم ما لحضت لي من منح عوارف الافاضل ❁ علي

وخلصتني عن محن عواصف الفضائل ❁ وصلوة على عامة خلصتني

من لحقهم اولى الفواضل ❁ لاسيما على محمد المنعوت باعلى

الشمائل ❁ والمبعوث من اكرم القبائل ❁ وعلى آله واصحابه

المهتدين باوضح الدلائل ❁ اما بعد فلما لم ينفعني التعلل

بلعل وعسى عن اقتراح اخ لي في كل صباح ومساء ❁

ان اكتب فوايد لايقة بمطالعة الاخوان ❁ لفرايد الرسالة

الاثيرية في الميزان ❁ شرعت فيه غدوة يوم من اقصر الايام

وختمت مع اذان مغربه بعون العلام ❁ انه ولي كل توفيق

والنعام اعلم ان من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة

جهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة ويحصل الشعور

بها قبل الشروع فيها حتى يامن فوات شئ مما يعنيه ❁

وصرف الهمة الى ما لا يعنيه ❁ وان يعرف غايتها ليزداد جدا

ونشاطا ❁ ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ❁ ولان كل علم

كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية باعتبارها تعد علما واحدا مسائله

وهي كونها باحثة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحدة حقيقية

او اعتبارية وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الاولى ككونها

آلة واستتباعها غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور

بتعريف العلوم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على

الشروع في مسائلها فنقول باعتبار الجهة الاولى المنطق

علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات

من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات او عن الاعراض

الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذى بها امر في الخارج

من حيث ينطبق على المعقولات الاولى التي يحاذي بها
امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانون يعرف
منه صحيح الفكر وفاسده فاندرج في الاول معرفة الموضوع
على المذهبين وفي الثاني معرفة الغاية **ثم نقول** لما كان
الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده والفكر
اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية كان
للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد
ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادي التصورات الكليات
الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادي التصديقات
القضايا ومقاصدها القياس ثم القياس اقسام خمسة [واحكامها]
يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من
اليقينيات يسمى برهانا ومن الظنيات خطابة ومن
المسلمات جدلا ومن المخيلات شعرا ومن المشبهة باليقينيات او

او الظنيات مغالطة فالمغالطة اما سفسطة او مشاغبة
فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق و بعض
المتاخرين عد مباحث الالفاظ جزء منها فصارت
عشرة ولما اراد المص ان يلمح الى كل من هذه الابواب
تسهيلا على من يريد الشروع في العلوم من الطلاب
رتب الابواب على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث [على]
ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة **ايساغوجي**
اي هذا باب ايساغوجي اي الكليات الخمس ولما كان المنقسم
اليها هو الذاتي والعرضي اللذين هما قسمان من الكلي المقسم
من المفرد المقسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ
وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار
دلالته عليه وجب التصدي اولا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها
ومنه يعلم ان المصنف لم يعد مباحث الالفاظ بابا من الفن

بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه **فنقول**
الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم او الظن بشيء
آخر فالشيء الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يحتمل
الظن والا فدليلا اقناعيا وامارة والشيء الثاني
يسمى مدلولا وتقسيمها ان الدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية وضعية ان يتوسط الوضع فيها
كالخطوط والعقود والاشارات والنصب والا فعقلية
كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان كانت بتوسط
الوضع فوضعية والا فان كانت بسبب اقتضاء طبيعة اللافظ
التلفظ به عند عروض المعنى له كدلالة اخ على السعال فطبيعية
والا فعقلية كدلالة اللفظ على اللافظ والمقصود بالنظر
للمنطقي الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى وهي كون
اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع وهي

او من الظن به الظن
بشيء اخر

وهي المنقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال
اللفظ الدال بالوضع لا غير اللفظ الدال من ولا اللفظ الدال
بالطبع والعقل يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقته
اياه وعلى جزئه اي على جزء ما وضع له بالتضمن لدلالته
على ما في ضمن الموضوع له ان كان له اي لما وضع له جزء
كما سيجيء مثاله اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط مثل الواجب
تعالى وتقدس والنقطة فلا يتصور التضمن ومنه يعلم
ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس وكذا الالتزام
لا يستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان من البسائط
ويستلزم المطابقة اما استلزامها الالتزام فالامام قال به
وليس بمتحقق وعلى ما يلازمه اي الموضوع له في الذهن
اي لزوما ذهنيا بالالتزام لانه لا يدل على كل خارج والا
لكان كل شيء دالا على كل شيء ولا على بعض غير مضبوط

لعدم الفهم بل على الخارج لازم لها الدلالات الثلث كالانسان اقر
فانه يدل على تمام الحيوان والناطق بالمطابقة وعلى احدهما اى
الحيوان فقط او الناطق فقط بالتضمن وعلى قابل العلم
وصنعة الكتابة بالالتزام وفى هذا المقام اسولة الاول
ان حدود الدلالات الثلث ينتقض كل منها بالاخرين
فى مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والضوء
والمجموع فان الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع فى كل منها
كما فعلوا احترازا عن الانتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات يراد فى
تعريفها قيد الحيثيات ذكرت او لم تذكر فلما اكتفوا كلهم
بارادتها من غير الذكر فى تعريفات الكليات حيث يمكن ان يكون
شى واحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما

عاما كاللون جنس للاسود نوع للمكيف فصل للكثيف خاصة فائدة
للجسم عرض عام للحيوان اكتفى المصنف ههنا ايضا وثانيهما
ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية الماخذ فترتب
كل من الدلالات الثلث على الدال بالوضع يدل على ان
تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما انما هى بسبب
كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامه او لجزئه او لملزومه
والثانى ان تقييد دلالة الالتزام باللزوم الذهنى لاحاجة
اليه لان الغرض من اشتراط اللزوم تصحيح الانتقال وضبط
الدلالة وهما حاصلان باى لزوم كان ولو لا لم يكن اللزوم
لزوما وجوابه انا لا نسلم حصولهما باللزوم الخارجى فان
اللزوم الذهنى كونه بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فيتحقق
الانتقال واللزوم الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى
فى الخارج تحققه ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه

كيف ولو كان اللزوم الخارجي شرطا لما تحقق الالتزام
بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزاما لانه
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وعدم البصر يكون البصر
لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج الثالث
ان قابل صنعة الكتابة والعلم لا يصح مثالا للمدلول ان يكون
الالتزامي لما لا يلزم من تصور الانسان تصورهما فالاولى التمثيل
بزوجية الاثنين وجوابه ان اللزوم بين الانسان والقابلية
المذكورة اللزوم البين بالمعنى الاعم والتعريف المذكور للزوم
البين بالمعنى الاخص فاشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم
لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا شرطا
والتمثيل لها للاخص وبهذا القدر يصح التمثيل واما كفاية
معنى الاعم لكون الالتزام مقبولا او عدم كفايته فبحث
اخر فيه خلاف بين الامام والجمهور عرف في المطولات ثم

ثم اللفظ اما مفرد وبسيط واما مولف ومركب لانه اما ان
لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى او يراد فالاول المفرد
وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى اعم من لا
ان يكون له جزء كهمزة الاستفهام او كان له جزء لا لمعناه
كالنقطة او كان لمعناه ايضا ولا يدل على جزء المعنى جزء
كالانسان فان الالف مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء
المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه كعبد الله علما اذ ليس شيء
من العبودية والالوهية جزء للشخص المعلم او دل على جزء
معناه ايضا لكن لا يكون دلالة مرادة كالحيوان الناطق
علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان
الجزء للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم لا يراد به الا
الذات المتعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى
ان المعلم لو كان غير الحيوان لم يتغير حال العلمية فالمفرد الناطق

خمسة اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اي
الذي يكون القيود الخمسة متحققة فيه كرامي الحجارة فان
الرامي يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمي وبالحجارة
على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي
يجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسه قلت لان القصد (بعد)
بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمني والتقسيم باعتبار
الذات وذات المفرد سابق على ذات المركب واعلم (لا باعتبار المفهوم)
ان المفرد والمركب واقسامها الآتية اقسام للمفهوم اولا
وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول
غير ان المصنف رح اعتبر التقسيم المجازي تقريبا الى فهم
للمبتدئين واللفظ المفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان اي لا يمنع مفهومه من حيث (عن)
انه متصور في الذهن شركة كثيرين فيه وان منع من حيث

حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى او من حيث
النظر الى الوجود الخارجي وبهذا المنع بوجهين اما بان
لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه
كاللاشئ وشريك الباري واما بان يكون له وجود
خارجي غير مشترك كالشمس ففي قوله نفس تصور احتراز (مفهومه)
عن ان يخرج امثال ما ذكر من الكليات عن تعريف الكلي
فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا
اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا تحصل هذه الفائدة
على ما لا يخفى للمنصف واما ذكر المفهوم فمبني على ان مورد
القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما
جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك اي (عن)
وقوع الشركة بين كثيرين كزيد فان مفهومه الذات
مع التعين والمجموع من حيث انه متصور يمنع الشركة كما منع

تصور الصفة من حيث تطبيقها على الوجود الخارجي بخلاف
مفهوم الذات فانه عين حقيقة النوع كما عرف فان قلت
الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كزيد وعمرو وغيرهما
وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي خلف قلت المراد
من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد
فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في
النتيجة واللفظ المفرد الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ان اريد
بهما ماهيتهما النوعية فجزئيتان اضافيتان وان اريد
ماهية افرادهما اعني الحصص فجزئيتان حقيقيتان واعلم
ان الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا
وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتي لانه
تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف

تعريف المصنف يشعر بالاول ويمكن حمله على الثاني
بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حمل على الظاهر
يكون المراد بالذاتي حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني
ولذا اعاده مظهرا ولم يكتف بالمضمر وان امكن حمل
المضمر على الاستخدام لكن الغالب في المضمر ارادة معنى
الاول واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل يعدل
عنه كثيرا للقرائن وان حمل على التأويل المذكور فالذاتي
في مشرع التقسيم جار على اصل اعادة الشيء معرفة
واما عرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة
جزئياته باحد المعنيين اي بان لا يكون جزءا او يكون
خارجا كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارج
لان القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كالناطق
والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي

اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون
ذاتيا قلت جوابه للمشهور ان اطلاق الذاتي عليه
اصطلاحي لا لغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب
والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على الحقيقة
يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا
المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدقت عليه الحقيقة
كما يمكن نسبة جزئياتها اليه والذاتي قد سبق بيان ما المراد هو
منه وهو اقسام ثلثة لانه اما مقول في جواب ما هو او في
جواب اي شيء هو وهو الفصل والمقول في جواب ما هو
اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية
معا وهو النوع ولذا قال اما مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا

لا لقولنا ما الانسان لان السائل بما يسئل عن تمام هو انما
الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة به بل تمام
حقيقة المشتركة مع الفرس ولا بد من قولنا فقط والا
لم يصح وهو اي ذلك المقول الجنس لان النوع ايضا قوله
مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد ذلك وان لم يذكره
ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في
جواب ما هو فالكلي جنس للجنس شامل لساير الكليات والمقول
انما ذكر ليتعلق به على فليس شيء منهما مستدركا وانما كثيرين
ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق احتراز
بذلك عن النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيص الاحتراز
بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما
لان المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم

وذلك لان الجنس فى نفسه هو الكلى الذاتى للمختلفات
الحقيقة سواء قيل عليها اولم يقل اما المقولية وكونه صالحًا
لها فمما يعرض له بعد تقومه كذا فى شرح الاشارات فلا يلتفت
الى ما يقال من انها حدود لكونها امورا اعتبارية فان
قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام
باحد خواصه قلت ان اريد به عدم الجواز عند اتحاد اعتباري (لكنه)
معرفيته وخصوصيته فمسلم وغير مفيد وان اريد مطلقا
فممنوع وذلك لان الكلى بمفهومه معرف واعم من
مطلق الجنس وباعتبار عارض كونه جنسا اخص منه
فالامران بالاعتبارين (المتغايرين) (جائزان) واما مقول فى جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر (معًا)
اي يكون جوابا عن السؤال عن فرد خاص وعن فردين
فالانسان جواب لقولنا ما زيد ولقولنا ما زيد وعمرو وبكر

وعمرو لانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراده المختلفة
بالعوارض المشخصة وهو اي ذلك المقول النوع
ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة فى جواب ما هو فذكر الكلى والمقول على كثيرين لما (غير متدارك)
مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن
الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد وتخصيصه
بالاحتراز عن الحكم (الجنس) وقوله فى جواب ما هو احتراز عن الفصل
القريب وخاصة النوع فانهما مقولان فى جواب اي شئ
هو فى ذاته او فى عرضه فان قلت الجنس وامثاله يقال
على مختلفين بالعدد ايضا (كثيرين) كالحيوان فى جواب ما زيد وعمرو
وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف يحترز عنها قلت
هذا ان ورد فانما يرد على من يحترز عنها بوصف الكثيرين
المتفقين بالحقيقة اما ههنا فلما نفى الاختلاف بالحقيقة

بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها لان الحيوان مثلا
لا يصح ان يقع جوابا الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين
بالحقيقة وان اشتمل معها على المتفقين ايضا على ان
وروده عليه في حيز المنع ايضا فان صحة الجواب بالجنس
ناظرة الى اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين والى جعل
المتفقين في حكم الواحد واما غير مقول في جواب ما هو
بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته فان السؤال باي
شيء هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته فعن المميز الذاتي
وان قيد بقوله في عرضه فعن المميز العرضي وان اطلق
فعن المميز المطلق ولذا قال وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان تنبيها على ان كل
ماهية لها فصل لها جنس البتة وهو المذكور في الشفاء
اما المتأخرون فاختاروا المذكور في الاشارات وهو

وهو ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية
او المشاركات الوجودية وهذا الخلاف مبني على امتناع
تركب الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين
وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب
المتقدمين ولم يذكره في حده اكتفاء بما قبله او اشار
في الموضعين الى المذهبين وهو الفصل القريب ان
ميزه عن المشاركات في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن
الماهية وجميع المشاركات في ذلك الجنس كالناطق
والحيوان والبعيد ان ميزه عن المشاركات في الجنس البعيد
الذي لا يصح جوابا عن الماهية وجميع مشاركاتها في ذلك
الجنس كالحساس والنامي ويرسم بانه كلي مقول في جواب
اي شيء هو يخرج به الجنس والنوع والعرض العام لعدم
مقوليته في الجواب اصلا في ذاته يخرج به الخاصة واما العرض
الاولين في هذا الجواب والثالث

فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فخاصة وان اشتمل الحقايق فعرض عام وباعتبار هذا التقسيم
صار الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال
فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن
الماهية من حيث هي هي كالفردية للثلثة او عن الماهية
الموجودة كالسواد وهو العرض اللازم فالاول لازم
الماهية والثاني لازم الوجود او لا يمتنع انفكاكه عن
الماهية وهو العرض المفارق لامكان مفارقته سواء وقعت
بالفعل سريعا كحمرة الخجل او بطيئا كالشباب او لم يقع اصلا
كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه وكل واحد منهما اي من اللازم
والمفارق اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة
فاللازم الخاصة كالضاحك بالقوة والمفارق الخاصة
كالضاحك بالفعل للانسان ويرسم الخاصة بانها كلية

كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فخرج به غير
النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا
واما ان يعم كل من اللازم والمفارق حقايق فوق
واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة مثال اللازم
العرض العام والفعل مثال المفارق العرض العام وقوله
للانسان وغيره من الحيوانات متعلق بهما وبيان لعمومهما
ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة فخرج به
غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله قولا عرضيا
الباب الثاني في مقاصد التصورات وهو باب القول
الشارح ويرادفه المعرف ويسمى قولا لان القول هو
المركب والمعرف مركب كليا عند قوم وغالبا عند
آخرين والصحيح هو الاول لان المعرف من اقسام
النظر الذي هو ترتيب امور فان كون النظر ترتيب

امور مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك
مبنيا على هذا لزم الدور ولهذا عرف بعضهم النظر لتحصيل
امر او ترتيب امور بل لان المعرف لابد فيه من تصور
ثبوت شي لشي فيكون مركبا وهذا معنى قولهم لابد
فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال ولهذا قالوا معنى
الناطق شي له النطق ومعنى الضاحك شي له الضحك
وانما سمي شارحا لشرحه الماهية اما بكنهها وهو الحد او
بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم فالمعرف ما يكون تصوره
ها
سببا لاكتساب تصور الشي اما بكنهه او بوجه يميزها
عما عداه فقولنا تصوره يخرج التصديقات وقولنا
لاكتساب يخرج الملزوم بالنسبة الى لوازمه البينة وقولنا
اما واو يشمل الحد والرسم والتقسيم للمحدود ولا للتحديد وعلامته
كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي عن شمس الائمة الاصفهاني

الاصفهاني رح قيل لا يجوز تعريف المعرف لانه لو كان
للمعرف معرف لزم التسلسل لايجاب بان معرف المعرف
عنه
عينه كوجود الوجود لان العينية ممنوعة بل اما بان التسلسل
غير لازم لان معرف المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرف
آخر اما لبداهة اجزائه او لكونها معلومة وكما انه من حيث
هو غير محتاج الى معرف آخر لا يحتاج اليه من حيث هو معرف
كذالك
ايضا لكونه معلوما باعتبار عارض صدق مطلق المعرف
المحدود عليه وقد عرفت ان الخاص يقع معرفا باعتبار
غير اعتبار خصوصيته واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية
لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير محال فقد علم ان القول
الشارح اما حد او رسم لانه ان كان بمجرد الذاتيات فحد
والا فرسم فعرف الحد بانه قول دال على كنه ماهية
الشي وهو ان كان تعريفا بمجموع الذاتيات فحد تام وال

وان كان بعضها فناقص فكونه حدا لانه مانع عن دخول
الاغيار والحد المنع وتمامه ونقصانه باعتبار الذاتيات
والحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان ولذا قال وهو
الحد التام والحد الناقص هو الذي يتركب عن الجنس البعيد
وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
وانما لم يقل او بفصله فقط كالناطق في تعريف الانسان
على ما قالوا لان الناطق مركب معنى والاعتبار للمعاني
فان كان معناه جسم او جوهر له النطق كان كالجسم الناطق
بعينه وان كان معناه شيء له النطق ونحوه لم يكن حدا
لان الشيئية عارضة والرسم ايضا قسمان تام وناقص
لان المذكور ان كان جنسا قريبا مقيدا بما يخصصه فتام
لانه لكونه اثرا يسمى رسما ولكونه مشابها بالحد التام

فيه

التام في ذلك يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقص لنقصانه
عن تلك التامية فالرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس
الشيء القريب وخواصه كالحيوان الضاحك في تعريف

اللازمة

الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات
تختص جملتها بحقيقة واحدة سواء لم يختص شيء من
آحادها او اختصت الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربع
عريض الاظفار يخرج مدور الاظفار كالطيور بادي البشرة
يخرج مستور البشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج منحني
القامة وكل من الاوصاف الاربعة يوجد في غير الانسان
فلما قال ضحاك بالطبع خرج غيره ولا يرد ما يقال من
ان بعضها غنية عن البعض فان ذلك غير ملتزم والغرض
التمثيل واما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان

في

الرسمي

الضاحك رسم تام وان اريد به الشيء له الضحك فمن هذا
القبيل واما ان اريد به الجسم الضاحك فقد ذكر وانه ايضا
اعني المركب من الجنس البعيد والخاصة رسم ناقص مع ان
ما ذكره ليس شاملا له فلا بد من التاويل اما بان يقال من
باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع
المركب من الذاتي والعرضي عرضي ويقال ذكر ما هو الغالب
في الوقوع فان قلت الشيء الضاحك مركب من العرض
العام والخاصة ولا فايدة فيه لان العرض العام لا يفيد
التميز ولا الاطلاع على الذاتي والتعريف لاحد الفائدتين
ومثله التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ان حقا
وان كذبا اما الحق الحقيق بالقبول فان التصور مع العرض
العام والخاصة من التصور مع مجرد الخاصة وكذا التصور اقوى
مع الفصل والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الفصل فكيف

فكيف لا يكون لهما فائدة فالضبط ان التعريف بمجرد
الذاتيات بمجموعها حد تام وببعضها حد ناقص والتعريف
لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم ناقص

تام وبغيره رسم

فعلى هذا العرض العام مع الفصل او الخاصة والخاصة مع
الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص

الباب الثالث في مبادي التصديقات

وهي القضايا واحكامها القضية قول يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فالقول وهو المركب
ملفوظا جنس للقضية الملفوظة ومعقولا جنس للقضية
المعقولة وباقي القيود يخرج المركبات الانشائية طلبية
كانت او غيرها والتقييدية لان صدق القول وكذبه مطابقة
حكمه للواقع او للاعتقاد او لهما معا وعدمها ولا حكم في
الانشائيات والتقييديات لان الحكم اداء للواقع في نفس

الامر من طرفي النسبة ماضيا او حالا او مستقبلا ولا
اداة في الانشائيات والتقييديات وهي اما حملية كقولنا
زيد كاتب او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية لا بد
فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة ان كانت
ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بايقاعها او سلبها
حملية وان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر
او ثبوت مباينة مفهوم عن آخر فالقضية القائلة بايقاعها
او انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا
اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها
بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع واما
شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج او فرد حكم

حكم فيها بان مباينة فردية العدد لزوجيته واقعة و
كقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتساويين
حكم فيها بان مباينة الانقسام بمتساويين للزوجية
غير واقعة والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا لانه
وضع ليحمل عليه والثاني محمولا لحمله على الاول والجزء
الاول من الشرطية اي شرطية كانت يسمى مقدما لتقدمه
في الذكر طبعا وان تاخر وضعا والثاني تاليا لتلوه
لذلك وتمام علم ان القضية حملية كانت او شرطية
متصلة او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها
بالايقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب واما سالبة
ان كانت بالانتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب
وامثلة الشرطيتان تقدمت وكل واحد منهما اي من
الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة او مهملة

والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصتان
ومهملتان ومحصورات اربع وذلك لان الحكم في
كل من الموجبة والسالبة اما على موضوع مشخص وهو
المخصوصة واما على غيره فان بين فيها كمية الافراد كلا
كانت او بعضا بذكر السور اي اللفظ الدال عليها فمحصورة
والا فمهملة واما في الشرطيات فان كان الحكم بالاتصال فيهما
او الانفصال في زمان معين فمخصوصة والا فان بين
كمية الزمان جميعه او بعضه فمحصورة والا فمهملة وفي الجملة
الازمنة والاوضاع في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع
في الحملية والامثلة غير خافية فان قلت التقسيم غير حاصر
لعدم ذكر الطبيعية فيه قلت مورد القسمة القضية المستعملة
في الانتاجات وهي التي يحكم فيها على جزئيات الموضوع
لا على طبيعته كما بين في المطولات وكل من الموجبة والسالبة

والسالبة اما مخصوصة كما ذكرنا من مثالهما واما كلية
مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء او ولا واحد من
الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان
او واحد من الانسان كاتب وبعض الانسان او واحد
من الانسان ليس بكاتب او ليس بعض الانسان او ليس بكاتب
كل الانسان بكاتب ومن هذا علم ان السور في الحملية
للايجاب الكلي كل وللايجاب الجزئي بعض وواحد وللسلب
الكلي لا شيء ولا واحد وللسلب الجزئي ليس كل وليس بعض
وبعض ليس ويعلم في الشرطية ايضا ان السور للايجاب
الكلي دائما وكلما وما في معناهما وللايجاب الجزئي قد يكون
وللسلب الكلي ليس البتة وللسلب الجزئي قد يكون وليس لا
دائما وليس كلما [illegible] والغرض من ذكر الاسوار التمثيل
بما فيه الاشتهار في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة وكافة وطرا

ولام الاستغراق لا يصح ان يكون سورا للايجاب الكلي
الحملية كما اشار اليه الشيخ في الشفاء واما ان لا يكون كما
كذلك اي مخصوصة او مسورة تسمى مهملة لاهمال السور
فيها كقولنا في الحملية الانسان ناطق وفي الشرطية ان
جاء زيد او اذا جاء زيد اكرمته والمهملة في قوة الجزئية لان
الحكم على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض افراده متلازمان
طردا وعكسا وكذلك الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق متلازمان
والمتصلة قسمان لانها اما ان يكون الحكم بالاتصال
فيها مبنيا على الاقتضاء وهي تسمى لزومية وذلك
اما بان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او بان يكون التالي علة للمقدم
كعكسه او بان يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان
النهار موجودا فالعالم مضيء ومنه التضايف بينهما

بينهما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه واما ان
لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد الاتفاق
وتسمى اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق بمجرد الاتفاق بين ناطقية الانسان وناهقية فانه حكم فيها بالاتصال
الحمار لانهما خلقا كذلك لا لان بينهما اقتضاء واعلم ان
معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لا عدمه
في نفس الامر فلا يرد ما يقال من انهما لما داما دامت علتهما
التامة فامتنع انفكاك احدهما عن الآخر ولا نعني بالاقتضاء
الا ذلك وبهذا ينحل ما اوردوا على ان الدائمة اعم من
الضرورية والمنفصلة ثلثة اقسام حقيقية ومانعة
الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان العناد اما في الصدق
والكذب معا وتسمى حقيقية كقولنا العدد اما زوج
او فرد فانهما لا يصدقان ولا يكذبان معا وهي مانعة الجمع

والخلو معاً وهي موجبتها وسالبتها برفع العناد
في الصدق والكذب معاً كقولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا الانسان كاتباً او تركياً فانهما يصدقان ويكذبان
واما في الصدق فقط وتسمى مانعة الجمع فقط كقولنا
هذا الشيء اما شجر او حجر فانهما لا يصدقان وقد يكذبان
بان يكون انساناً وسالبتها برفع العناد في الصدق
فقط نحو ليس البتة اما ان لا يكون شجراً او لا حجراً فانهما هذا الشيء
يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجراً وحجراً معاً واما في
الكذب فقط وتسمى مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر واما ان لا يغرق فان الكون في البحر مع عدم الغرق
يصدقان ولا يكذبان والا لغرق في البر وسالبتها
برفع العناد في الكذب فقط نحو ليس زيد اما ان لا يكون
في البحر واما ان يغرق فان عدم الكون في البحر مع الغرق

الغرق يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل مادة
صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق
فيها سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو
كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع وكذا من جانب
سالبتهما وان كل شيئين صدق بين عينيهما منع الجمع
صدق بين نقيضيهما منع الخلو وبالعكس لكن بعد الاتفاق هنا
في الكيف اي الايجاب والسلب واما بعد الاختلاف فيه
فالصادق سالبة المتفق في النوع وقد يكون المنفصلات
ذات اجزاء ثلثة او اكثر فالثلثة كقولنا العدد اما زائد
او ناقص او مساو والكلمة اما اسم وفعل او حرف والاكثر
كقولنا العنصر اما نار او هواء او ارض او ماء والكلي اما نوع
او جنس او فصل او خاصة او عرض عام ومثال المتن ليس
معناه ان ينسب عدد الى عدد كما ظن فان الزيادة

والنقصان والمساوات لا يراد بها معانيها اللغوية
بل المراد بها معانيها الاصطلاحية فان كل عدد يزيد
المجتمع من كسوره التى عليه يسمى زايدا كاثنى عشر
والناقص ناقصا كالاربعة والمساوى مساويا كالستة
هذا فى المنفصلة الحقيقية واما مانعة الخلو المركبة من اكثر
من اثنين فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا ولا شجرا
او لا حيوانا واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ
شجرا او حجرا او حيوانا فان قلت كيف تركب شئ من المنفصلات
من اكثر من جزئين لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة
الواحدة لا تتصور الا بين جزئين ضرورة لان النسبة
بين امور متكثرة لا تكون واحدة قلت المراد بتركب المنفصلات
من اكثر من جزئين تركبها بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والا
فالانفصال الحقيقى فى المثال المذكور على الحقيقة بين ان

لا

لا

ان يكون العدد زايدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون
زايدا بين كونه ناقصا او مساويا فان قلت فما وجه حكمهم
ان الحقيقية اذا اريد بها الانفصال الحقيقى بين كل
جزئين منها فلا يكاد يصدق لان الاول من اجزائها
الثلثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثانى ايضا ارتفع
الانفصال الحقيقى بينهما وان لم يتحقق لم يكن بينه وبين
الثانى انفصال اما الاخيران فيصدقان وان اريد
منع الخلو والجمع بين كل جزئين معينين من اجزائها كما فى
المثالين المذكورين هنا والحق ان المراد بالانفصال
ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق الا بين الجزئين وان كان
مطلق الانفصال فيتحقق بين جزئين واكثر فى الاقسام
الثلثة ولما فرغ من القضايا شرع فى احكامها على طريقة
الاختصار والاقتصار على المطلقات على ما هو دأب الكتاب

زائدا

...ان الحقيقية لا تتركب من اكثر من جزئين وما نعتا الجمع والخلو تتركبان قلت وجهه

فان تحقق الثالث ح لم يكن بينه وبين الاول انفصال وان لم يتحقق

فقال التناقض اى من جملة احكام القضايا التناقض
وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف المفردين كزيد و
وعمرو ومفرد وقضية بالايجاب والسلب يخرج اختلافهما
بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغيرهما فان نقيض
الشئ سلبه لاعدوله لان الشئ وعدوله يرتفعان
لعدم الاثبات ولذا يقال لاتناقض في المفردات لانها
مع اعتبار الحكم لايكون مفردة وبدونه لايكون سلبا وايجابا
بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة فخرج الشيئان اللذان لايقتضى الاختلاف
بالايجاب والسلب ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان
بانسان او يقتضي لكن لا لذاته بل بالواسطة نحو زيد انسان
وزيد ليس بناطق فان اقتضاء الاختلاف بذلك صدق احدهما
وكذب الاخرى بواسطة مساوات المحمولين المقتضية لان

لان يكون ايجاب احدهما فى قوة ايجاب الاخرى وسلب
احدهما فى قوة سلب الاخرى كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
هذا مثال التناقض بين المخصوصتين ولا يتحقق ذلك
الاختلاف الموصوف الا بعد اتفاقهما اي القضيتين فى الموضوع
بخلاف زيد قايم وعمرو ليس بقايم والمحمول بخلاف زيد قايم
وزيد ليس بقاعد والزمان بخلاف زيد نائم اي فى الليل
زيد ليس بنائم اى فى النهار والمكان بخلاف زيد قايم اى فى
المسجد زيد ليس بقايم اى فى السوق والاضافة بخلاف زيد
اب اى لعمرو زيد ليس باب اى لبكر والقوة والفعل بخلاف
الخمر فى الدن مسكر اى بالقوة ليس بمسكر اى بالفعل والجزء
والكل بخلاف الزنجي اسود اى بعضه ليس باسود اى كله
والشرط بخلاف الجسم مفرق للبصر اى بشرط بياضه غير مفرق
للبصر اى بشرط سواده والصحيح ان المعتبر فى تحقق التناقض

الجميع

وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء
واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات وعدم وحدة
شيء منها العدم وحدة النسبة الحكمية والا فلا حصر فيما
ذكروا لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب اي
بالقلم الواسطي ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلة نحو النجار
عامل اي للسلطان غير عامل اي لغيره والمفعول به نحو زيد
ضارب اي عمرو وليس بضارب اي بكرا والمميز نحو عندي
عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينارا الى غير ذلك
وبهذا المقدار يعرف تناقض المخصوصتين اما في المحصورات
فنقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي
الايجاب الجزئي ضرورة ولذا قال ونقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة
الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس

زيد

...حيوان

ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان
لا لتعال لا اتحاد للموضوع فيهما لان المراد بالموضوع في
تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو متحد فالمحصورات
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان
الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء
من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب هذا اعلم
ان المهملة في قوة الجزئية فحكمها حكمها ومن احكام القضايا
العكس وهو ان يصير بتبديل الياء لان العكس يطلق
على معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى
نفس التبديل فلو لم يشدد صار معنى الثاني اي بجعل الموضوع
في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو المقدم محمولا
او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالي والمحمول موضوعا

مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله
اما الاول فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه السلب اصلا
وقولنا لا شيء من الانسان بحجر لا يلزمه الايجاب اصلا واما
الثاني فمعناه ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب
العكس كذب الاصل كما هو شان اللزوم لا ان كذب الاصل
كذب العكس كما فهم او نقول معناه ان مجموع التصديق والتكذيب
يكون بحاله لا ان كلا منهما يكون بحاله وكون المجموع بحاله يراد به
كون التصديق بحاله اطلاقا للفظ على احد محتملاته على
التعيين واذا عرفت مفهوم العكس فنقول الموجبة الكلية
لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم
جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم اذ يصدق قولنا كل
انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس
جزئية لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة

في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات يصدق
الجزئية من الطرفين لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض
الحيوان انسانا وايضا الموجبة الجزئية تنعكس جزئية
بهذه الحجة كما اشرنا والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك
بين في نفسه ولنزده بيانا ونقول اذا صدق سلب
المحمول عن كل افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن
كل افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لشيء من افراد
المحمول حصل الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد
وقد مر ان الملاقات تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين
وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة
الكلية من احدهما فانه اذا صدق لا شيء من الانسان
بحجر يصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان والا فبعض الحجر

هذا انسان فبعض الانسان حجر خلف اوبضمها صغرى

الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر حتى ينتج بعض الحجر

هذا ليس بحجر خلف والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما اذ لو

كان لها عكس لزوما لصدق العكس في كل موضع صدق

الاصل وليس كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان

ولا يصدق عكسه اى بعض الانسان ليس بحيوان وانما

قال لزوما لجواز صدق عكسه احيانا بخصوص المادة

نحو صدق بعض الحجر ليس بانسان وبعض الانسان ليس بحجر

واعلم انه انما لم يذكر عكس النقيض من جملة احكام القضايا

لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما سيجيء من ان الانتاج

بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج

بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه فان قلت

اذا كان كذلك فلم ذكروه في المطولات وطولوا احكامه

احكامه تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط قلت

لان له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق

عكس نقيضها كذا افاده الوالد مع ان الشيخ كثيرا ما يستنتج بعكس

النقيض في كتبه الحكمية كما لا يخفى على متتبعه ومتفحصه

الباب الرابع في مقاصد التصديقات وهو باب القياس

في تعريفه وتقسيمه القياس هو قول جنس مؤلف من

اقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة

لعكسها مثلا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة

تأليف القياس من المقدمتين متى سلمت صفة اقوال

اشارة الى ان كونها مسلمة في نفس الامر ليس بشرط لتسميتها

قياسا فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات ايضا

لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان

سلما لا يستلزمان المقصود لكونهما ظنيين وقوله

عنها لتخرج المتقدمتين المستلزمتين لاحديهما فانها لا يلزم
عنهما اذ ليس للاخرى دخل فيها لذاتها احترازعن مثل
قياس المساوات فان استلزامها بواسطة مقدمة اجنبية
غريبة حيث يصدق يتحقق الاستلزام كما في المساوات
والظرفية وحيث لا فلا كما في القضية النصفية والربعية
وغيرهما وايضا احترازعن مثل جزء الجوهر يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
المنتج لقولنا جزء الجوهر جوهر فانه بواسطة عكس نقيض
الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر فهو
قول آخر هو النتيجة ومعنى آخريتها ان لا يكون احدي
مقدمتي القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى او الاستثنائي
من الشرطية او الرافعة او الواضعة اما ان لا يكون جزء من
احدى المقدمتين فغير ملتزم وانما شرط الاخرية اذ لولاها

اذ لولاها لكان اما هذيانا او مصادرة على المطلوب مشتملة
على الدور المهروب عنه فان قلت القضية المركبة المستلزمة
لعكسها وعكس نقيضها يصدق عليها التعريف ولا يسمى قياسا
قلنا لا نسلم فانها لا يسمى اقوالا بل قولا واحدا مركبا
من اقوال كذا اجابوا وهو اي القياس قسمان لانه اما اقتراني
ان لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
وهو ليس بمذكور في القياس لا عينه ولا نقيضه بل بالقوة بالفعل
لذكر مادته دون صورته واما استثنائي ان كانت النتيجة
او نقيضها مذكورة فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود
مذكورة فيه بالفعل اي بصورتها او نقول لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة فنقيض النتيجة اي الشمس

طائفة مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ من تعريف القياس
وتقسيمه الى قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين واحكامه
فالقياس الاقتراني مشتمل على حدود ثلاثة موضوع
المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين فنقول المكرر
بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي
المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور وموضوع المطلوب
يسمى حدا اصغر لانه في الغالب اقل افرادا من المحمول فيكون
اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر لانه في الغالب اكثر افرادا
والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى صغرى لانها ذات الاصغر
وصاحبته والتي فيها الاكبر يسمى كبرى لانها ذات الاكبر ومشتملة
وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا
تشبيها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد او الحدود (لها) (الواحد)
بالمقدار والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان

ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول لانه بديهي الانتاج وارد على نظم الطبيعة
فان الطبيعة على الانتقال من الشيء الى الواسطة التي تقتضي
حكمه المطلوب وان كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى (حكم)
محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا كل انسان حيوان (الشكل)
وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان (الشكل)
وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق او محمولا فيهما
فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بحيوان فلا شيء من الانسان بفرس وانما كان هذا ثانيا
وما قبله ثالثا لان هذا يشارك الاول في اشرف مقدمتيه
وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب وذلك
يشاركه في اخس مقدمتيه وهي الكبرى بخلاف الرابع

اذ لا شركة له اصلا مع الاول فهذه هى الاشكال الاربعة
المذكورة فى المنطق والفرق بينها بحسب الماهية والشرف
قد مر وبحسب الانتاج ان الاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين
الموجبة والسالبة والجزئيتين الموجبة والسالبة والثانى
ينتج السالبتين لا الموجبة والثالث والرابع ينتجان
الجزئيتين لا الكلية وبحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف
ايجاب الصغرى والكم كلية الكبرى والثانى بحسب الكيف
اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى
والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكم كلية
احدى المقدمتين والرابع بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى او اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
مع كلية احديهما والبراهين فى المطولات والشكل الرابع
منها بعيد عن الطبع لمخالفة الاول القريب من الطبع

جتا

من الطبع الوارد على النظم الطبيعى فى كلتا المقدمتين
الشكل والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى
الى الاول لانه لغاية قربه من الاول ينقاد باستقامة
الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث
والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك
ان مجموع الاشكال ترتد فى الحقيقة الى الاول بل الى اول
الاول بل الى الضرورى من اول الاول كما علم فى المطولات
وكذا القياس الاستثنائى الى الاقترانى وبالعكس
وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
اذ لو اتفقتا فيهما لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
وهو صدق القياس الوارد على صورة تارة مع ايجاب
النتيجة والاخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة
ليست لازمة لذاته لاستحالة اختلاف مقتضى الذات

اما عند ايجاب المقدمتين فكقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق او كل فرس حيوان واما عند سلبهما فكقولنا
لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس او من الناطق
بحجر والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم اي ميزانها
والعيار الوزن فتوده ههنا بجعل دستورا اي مرجعا
يكتفي به ويستنتج منه المطلوب فضروبه المنتجة اربعة
والقياس يقتضي ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب
الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات كذلك غير ان
ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين
الصغريين في الكبريات الاربع وكلية الكبرى اسقطت
اربعة اخرى حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين في الصغريين
الموجبتين فبقي اربعة اضرب الضرب الاول موجبتان
كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مولف وكل

مولف محدث فكل جسم محدث الثاني كليتان
والكبرى سالبة كلية كقولنا كل جسم مولف ولا شيء — سالبة ينتج
من المولف بقديم الجسم بقديم الثالث موجبتان — فلا شيء من
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث
الرابع موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مولف ولا شيء
من المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم وانما رتب
هذا الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج
اشرف المحصورات وهي الموجبة الكلية لاشتمالها
على شرفي الايجاب والكلية والثاني ينتج السالبة
الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف
الكلي لكونه من وجوه متعددة وكونه شاملا ومضبوطا

ونافعا في العلوم ازيد من شرف الموجبة الجزئية
وليس في نتيجة الرابع شيء من الشرفين والقياس
الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر لانه اما من حمليتين
كما تقرر مرة واما من متصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة لان ملزوم الملزوم ملزوم واما من منفصلتين
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بمتساويين
او لا ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد
لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كانت الفردية
فهي احد اقسام النتيجة ايضا فيصدق النتيجة المركبة من الاقسام
الثلثة قطعا واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما

والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهو اشرف من الثالثة الجزئية [illegible] الايجاب

وان كانت الزوجية احد وهي منحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميها والمذكورين في النتيجة

كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم
ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم لان الصادق
على كل ما صدق عليه اللازم صادق الملزوم قطعا
واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج
او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل
عدد اما فرد واما منقسم بمتساويين لان المساوي
لاحد المتعاندين معاند للآخر واما من متصلة ومنفصلة
كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض
او اسود لان انقسام كل ما يصدق عليه اللازم
يستلزم انقسام الملزوم فهذه هي الاقسام الخمسة
الاقترانية واستيفاء البحث في تحقيق انتاجاتها
الى المطولات واما القياس الاستثنائي فلا يخلو

على

شرطية من ان يكون متصلة او منفصلة حقيقية
او مانعة الجمع او مانعة الخلو فالمتصلة ينتج بوضع المقدم
وضع التالي وبرفع التالي رفع المقدم اثنان
والحقيقية بوضع كل من الجزئين رفع الآخر وبرفعه
وضع الآخر اربعة ومانعة الجمع بوضع كل رفع الآخر فقط منهما
اثنان ومانعة الخلو برفع كل وضع الآخر فقط اثنان
فصار مجموع المنتجات عشرة والعقيمة ستة اثنان
في المتصلة واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة
الخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله
واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي
لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم لان عدم اللازم ملزوم

لعدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي
ولا استثناء نقيض المقدم شيئا فالاستثناء اعم
من الوضع ويسمى استثناء العين ومن الرفع
ويسمى استثناء النقيض فان قلت هنا صحيح فيما
اذا كان الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية فاستثناء
عين كل ينتج عين الآخر واستثناء نقيض كل ينتج
نقيض الآخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور
الاربع قلت المتساوية في الحقيقة متلازمتان فكل
حكمين من الاربعة الملازمة من الملازمتين الا يرى هي
ان استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس
من حيث انه لازم بل من حيث ملزوم وكذا استلزام انه
عدم الملزوم عدم اللازم لا من حيث انه ملزوم لازم بل من حيث انه
وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين

ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين صدقا
يستلزم عدم الآخر فهذا في الحقيقة مانعة الجمع واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين
كذبا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقة مانعة الخلو
واللفظ ساكت عن التفصيل والاصل ما ذكرنا وعليه
التعويل والامثلة غير خافية ومن ابواب المنطق ابواب
الصناعات الخمس لان المنطق كما يبحث عن الصورة
يبحث عن المادة فلما تم التلويح الى مباحث الصورة
اشار الى مباحث المادة ايضا فقال من جملة الصناعات
الخمس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين اعم من ان يكون ضرورية او مكتسبة
منها فالقياس جنس يتناول الاقيسة الخمسة والمؤلف
ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطابة

الخطابة والجدل وغيرهما وقوله لانتاج اليقين غاية
ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربع فالمؤلف اشارة
الى الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالالتزام وهو القوة
العاقلة والمقدمات مادة وانتاج اليقين غاية
واليقينيات ستة اقسام لان حكم العقل به اما بلا
استعانة من الحس او معها فالاول ان لم يتوقف
على وسط حاضر في الذهن فهي الاوليات وان توقف
فهي قضايا قياساتها معها والثاني اما ان لا يتوقف
اليقين به بعد الاحساس على شيء او يتوقف والاول
المحسوسات فالاحساس ان كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات
وان كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات وان توقف
فالحس اما حس السمع وهو المتواترات فانها يتوقف
على حكم العقل بامتناع تواطؤ المخبرين على الكذب

او غيره فان توقف على تكرر المشاهدة فالمجربات وان
توقف على الحدس فالحدسيات وهذا وجه الضبط لا الحصر
العقلي والى تعدادها اشار بقوله احدها اوليات كقولنا
الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكمين
لا يتوقفان الا على تصور الطرفين ومن وهم ان الجزء
قد يكون اعظم من الكل كما في واء الفيل فهو لم يتصور
معنى الكل والجزء ومشاهدات ويسمى محسوسات ايضا
كقولنا الشمس مشرقة في المدرك بالبصر والنار محرقة
في المحسوس باللمس ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل
الصفراء لانه لو لم يسهلها لما وقع الاسهال عقيب
شربها كليا او اكثريا فيتوقف اليقين فيها على تكرر المشاهدات
وحدسيات اي مقدمات يحصل اليقين فيها بسنوح
المبادي والمطالب للذهن دفعة وهو المعني بالحدس

بالحدس ولا حركة فيه بخلاف الفكر فانه تدريجي لا دفعي
ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطوء
واما في الحدس فليس الا بالقلة والكثرة لانه دفعي كقولنا
نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة مشاهدة تشكلاته
المختلفة قربا وبعدا منها ومتواترات وهي القضايا
التي يحكم العقل بها لانها نقلها قوم يحيل العقل تواطؤهم
على الكذب ومصداقه حصول اليقين كقولنا محمد
صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده فانه
كعلمنا بالبلدان النائية والامم الماضية وقضايا
قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين فان
الذهن يترتب في الحال الاربعة منقسمة بمتساويين ان
وكل ما كان كذلك فهو زوج فالاربعة زوج والثاني

من الصناعات الخمس الجدل وهو قياس جنس مؤلف
من مقدمات مشهورة فضل وتختلف باختلاف
الازمان والامكنة والاقران وغيرها والخطابة قياس
مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كنبي او ولي
او مظنونة معتقدفيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتشر
منه التراب ينهدم والشعر قياس مؤلف من مقدمات وما ينتشر منه التراب
تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتة سيالة او تنقبض
نحو العسل مرة مهوعة والمغالطة قياس مؤلف من
مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقا ويسمى سفسطة
او شبيهة بالمقدمات المشهورة ويسمى مشاغبة
او مركب من مقدمات وهمية كاذبة كما يقال ان وراء
العالم فضاء لا يتناهى وهذه ان قوبل بها الحكيم يسمى
سفسطة وان قوبل بها الجدلي تسمى مشاغبة فالمغالطة

والمغالطة منحصرة في القسمين السفسطة والمشاغبة
والعمدة اي المعتمد عليه هو البرهان لا غير لان تحصيل
العقايد الحقة وتزييل العقد الباطلة ليس الا به وليكن
هذا اخر الرسالة في المنطق ختمنا الله بالعقايد الحقة
وزوال العقد الباطلة واحشرنا في زمرة السعداء
الطيبين الطاهرين والصالحين في اعلى عليين
مع النبيين والمرسلين آمين وصلى الله
على خاتم الانبيا محمد واله
اجمعين الطيبين الطاهرين
برحمتك يا ارحم
الراحمين

تمت هذه النسخة الشريفة بعون الله الملك المتعال
في اواسط شهر جمادي الاول سنة تسع وسبعين والف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره
الصادر باختياره شره وخيره والصلوة على محمد الذي
انتشر به نهيه وامره وبعد فان كتاب الشيخ الامام
قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب الله ثراه
وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان
على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتسهيل تعسره وتتميم تيسره
والله خير الميسرين والموفقين قال ايساغوجي
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها
للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها

منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات
الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث
المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة
هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت
ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء
آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون
بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلثة لان اللفظ اقسام
الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او
يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن

فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان
الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث
فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
لكونه تمام ما وضع الانسان له وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك
ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا ومثال
ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه
يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه
ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم
وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم

اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن
لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة
الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون
تحقق شرطه واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من
شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج
قال ثم اللفظ اما مفرد الى اخره **اقول** لما فرغ من بيان
الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم
الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه ... اي من اللفظ
دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بجزء منه دلالة
على جزء معناه او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه
لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات
من له الرمي والحجارة تدل على جسم معين فان كان

الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف قوله
لايراد بجزء منه دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول
ان لايكون له جزء اصلا نحو ق علما والثاني ان يكون
له جزء لامعنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء
ذو معنى لكن لايدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون
له جزء ذو معنى دال عليه لكن لايكون مرادا نحو الحيوان
الناطق علما لان معناه حينئذ الماهية الانسانية
مع التشخص **قال** والمفرد اما كلي الى آخره **اقول** المفرد
ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه
اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي
من اشتراكه بين كثيرين اولايكون كذلك فان منع
نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي
كزيد علما فانه اذا تصور امتنع عن صدقه على كثيرين وان

مفهومه

وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمنع عن
صدقه على كثيرين وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات
ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج
كواجب الوجود فانه بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر
الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة
عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يفتقر
الى دليل اثبات الوحدانية **قال** والكلي اما ذاتي الى آخره
اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا
في حقيقة جزئياته اولايكون فان كان داخلا في حقيقة
جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان
فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا
من الحيوان الناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان

وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو العرضي كالضاحك بالنسبة الى (الانسان)
فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان
كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين
انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية
بل يكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير
وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي
فح يكون الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم
انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم
ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك **قال**
والذاتي اما مقول الى آخره **اقول** هذا شروع في بيان

في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع
او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة اي لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل
عن كل واحد منهما اي من الانسان والفرس لم يصلح
ان يقع الحيوان جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام
ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان
بالسؤال فنقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق
لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو قولا ذاتيا قوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله

مقول متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين
يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما يقال على شخص
واحد وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه
مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله في جواب
ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده
اعني زيدا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو
وغيرهما بما هم كان جوابه الانسان لانه تمام ماهيتهم
المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب
الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين
انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا ورسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين

النوع

مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قوله
كلي زايد كما مر [illegible] وقوله مقول جنس متناول للكلي والجزئي
وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون
الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس انما قال مختلفين بالعدد
لكون افراده مختلفة بالعوارض والمشخصات وقوله في
جواب ما هو يخرج الثلثة المذكورة الباقية وان كان
الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا في جواب اي
شيء هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اي شيء
هو في ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو
فصل ولو قال او في الوجود ايضا كان قوله اشمل
ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين او امور
متساوية اللهم الا ان يقال اكتفاؤه بالجنس بناء

على بطلان تركب تلك الماهية من امرين متساويين
او من امور متساوية ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم
عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس
والبقر والبغل وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء
هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب
فالناطق يصلح للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويرسم
الفصل بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو
في ذاته قوله كلي جنس متناول للكليات الخمس وقوله يقال
على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو

وكل ما يميز عن غيره
الشيء

ما هو لا في جواب اي شيء هو في ذاته و العرض العام
لان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء
لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه **قال** واما العرضي
اقول العرضي اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية والاول
هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة
اليه وكل واحد منهما اي من العرض اللازم والعرض المفارق
اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل للانسان
فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية
الانسان مختص بحقيقة واحدة وهو ماهية الانسان

والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية
الانسان مختص بها وترسم اي الخاصة بانها كلية تقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية
مستدركة كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس
والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقايق
مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما
مقولان على ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص
كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم
حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة
وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة
عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بحقيقة
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهياتها

عن ماهياتها غير مختص بواحدة ويرسم اي العرض العام بانه
كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا قوله
كلي زايد كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت حقايق
مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا يقال
الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا يخرج
الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات
للكليات الخمس رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات
وراء تلك المفهومات التي ذكرناها طردا ومنعا مساوية
لها الا ان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان
عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم
قال القول الشارح الى آخره اقول العلم ينقسم الى قسمين
احدهما قول شارح والآخر حجة لانه ان كان تصورا مع
عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري

فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم
فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو حجة واذا عرفت
هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول
الشارح وهو التعريف أعمّ من ان يكون حدًّا او رسمًا
لانه اما ان يكون بالذاتيات او بالعرضيات فان كان
الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم والحد قول دال على
ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه
هذا هو تعريف الحد وقيل لم يجز تعريفه لئلا يتسلسل قلت
لانسلم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود لزوم
الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص
والحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت
ما الانسان فيقال في جوابك الحيوان الناطق ومثل هذا

هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
وهو لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه
واما كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه وكلها
~~كونه [illegible] الذاتيات مذكور~~ والحد الناقص هو الذي
يتركب من جنس بعيد وفصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب
عنه بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فكما مر
ايضا ... واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم
ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي
يتركب من جنس الشيء وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان لانه اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب
بانه الحيوان الضاحك كان الرسم تاما اما كونه رسما فلان
رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة

اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر
وهو الرسم واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام
من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص بالشيء
واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات التي تختص
جملتها [illegible] لا كل واحد منها [illegible] بحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير
بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا
اما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء
فيكون تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة
بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام

قال القضايا الى آخره **اقول** لما فرغ من القول
الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا
والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية
الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو
اي القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه
فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائيات
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم
الى قسمين احدهما حملية والآخر شرطية لان المحكوم عليه وبه
في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والا فالقضية
شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين

في الحملية كما تقول زيد ابوه قايم مثال الحملية كقولنا
زيد كاتب والشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى وهي
شرطية موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة
كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها
بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا
ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا **قال** والجزء الاول آه
اقول والجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا

موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني
منها اي المحكوم به يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء
والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر
المصنف الجزء الاخير منها ولا بد منه في القضية لكونها جزء
منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما
لتقدمه في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له
وهو من التلو بمعنى التبع **قال** والقضية اما موجبة الى آخره
اقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك
النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع
محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب **قال** وكل واحد منهما الى آخره **اقول** كل واحد
من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة

او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه ان كان
الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثالي الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها قضية مخصوصة فلخصوص موضوعها
وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا
جزئيا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية شخصا
معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين فيها كمية
افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة
اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة
فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصرا لها ومحيطا بها والسور مأخوذ من سور البلد فكما انه
يحصر البلد كذلك ذاك يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين

التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول
فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة
كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة
نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا
وان كان الثاني اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب
او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية
الجزئية الموجبة نحو بعض فقط وفي الجزئية السالبة نحو بعض
ليس وليس بعض وليس كل كقولنا ليس كل حيوان [انسانا]
وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن الموضوع في القضية
شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد [ولا على] بعضها
فالقضية تسمى مهملة نحو الانسان في خسر لاهمال بيان كمية
افراد الموضوع التي حكم عليها فاذن كانت القسمة مثلثة

كما قال الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية الطبعية
خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا
المعتبرة في العلوم والقضية الطبعية ليست معتبرة في العلوم
لعدم انتاجها في الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لا يخل
بالانحصار **قال** والمتصلة اما لزومية او غيرها الى آخره
اقول لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم
الى قسمين احدها لزومية والثاني اتفاقية لانه ان كان
صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة
بينهما تنشاء عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية
متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا بينهما ما بسببه يستلزم المقدم
التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس

الشمس علة مستلزمة لوجود النهار واما المعلولية
فكقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان
وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا
ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق التالي
في المتصلة على تقدير صدق وقوع المقدم لا لعلاقة مذكورة
بل كان على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة
بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام
ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل لتوافق الطرفين على
الصدق ههنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة
اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في هذه

القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد
وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت هذه القضية حقيقية
لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين الجزئين
الاخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع
كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا في الكذب
(بل يكون انسانا صح)
لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا وانما سميت هذه مانعة
الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم
في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اي لا في الصدق
فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر
واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين

بين ان يكون في البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر
وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت
مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب
قال وقد يكون المنفصلات الى آخره **اقول** المنفصلات المذكورة
يتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد يتركب
عن اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد
اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجميع لا يجتمع
على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان عين
احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا
يلزم [illegible] الخلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه
غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا

أي المنفصلة الحقيقية مانعة الجمع ومانعة الخلو

ان يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان
يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه
غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد كونه غير مساو
وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا
خلف بل الحق ان الحقيقة تتركب عن حملية ومنفصلة كقولنا
هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زايدا
عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قولنا او زايدا عليه
او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصل هذا
العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا
لم يكن مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فظن
انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها في الحقيقة مركبة

مركبة من الحملية والمنفصلة كما مر فلا تتركب الحقيقية الا من
جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة
اجزاء فصاعدا وبيانها طويل لا يليق بهذا المختصر فليطلب
في المطولات **قال** التناقض الى آخره **اقول** من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي
احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب
زيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب
والسلب اختلافا بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف
جنس يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين
ومفرد وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين
غير القضيتين فانه لا يسمى تلك الاختلاف تناقضا في عرفهم

وقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل
وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الى آخره اخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احديهما
كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي صدق احديهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك
الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف
بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا
زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال والتحقق
ذلك الى آخره اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض

التناقض لا يخلو من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين
او مهملتين فان كانا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض
الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاولى وحدة الموضوع
لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم يتناقضا نحو زيد قائم
وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما كذلك نحو زيد
قائم عمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فيهما لم يتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة
وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم يتناقضا نحو زيد قائم
ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما
عند اختلافهما لم يتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس
بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة اذ لو اختلفتا
فيهما لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب
لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا

فيهما بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
لم تتناقضا كقولنا الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن
ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما
اذ لو اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض كقولنا الزنجي
اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله والثامنة وحدة
الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط
كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق
للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين
اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة
جزئية واذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية
فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل
انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان

من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ولكنه
هذا سياتي في المحصورات والحق ان ايراد المص هذا
اي قوله ونقيض الموجبة الكلية ههنا ليس في موضعه
وانما كان موضعه بعد تحقيق المحصورات **قال** المحصورات
الى آخره **اقول** اذا كانت القضيتان المتناقضتان
محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية
والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكمية بقولنا ايضا لكان
اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان

بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الموجبة الكلية
الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية
لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمها حكم
المحصورتين لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث
انها في قوة الجزئيات قال العكس الى آخره اقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة
عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا
مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب اي اذا كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان الاصل سالبا
كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب
كان ~~صادقا في نفس الامر~~ اي ان كان الاصل
صادقا باي وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان

كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا
ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول
ثانيا والثاني اولا مع الكيف قلنا بعض الحيوان انسان
واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا
لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب
لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا
اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف
المذكور عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب
لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور
صادقة لازمة للاصل الا موافقة لها في السلب والايجاب
وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية الاصلية
ولو فرض صدقها يلزم من صدقها صدق العكس واللازم

صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه
الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول
المصنف والتكذيب بحاله لا يكون الا خطاء **قال**
والموجبة الكلية الى آخره **اقول** القضية الكلية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس موجبة كلية بل يلزم ان تنعكس
موجبة جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض
بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال مثلا
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل
حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص
على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها

واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئا معينا موصوفا بالانسانية
والحيوانية وهو ذات الانسان فيكون الحيوان انسانا بعض
هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه ولا شيء
من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان
فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى
الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال
هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال
قال والموجبة الجزئية الى آخره **اقول** القضية الموجبة

الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة
الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها
فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول
على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الانسان بحيوان ويلزم لا شيء من الحيوان بانسان
وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان وهذا خلف او نضم
هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر
قال والسالبة الكلية الى آخره **اقول** السالبة الكلية
يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة
الكلية بين بنفسها لانه اذا صدق لا شيء من الحجر

من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان
بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس
الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر
بانسان هذا خلف او نضم اعني النقيض وهو بعض الانسان
حجر الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان
حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
الانسان ليس بانسان وهو محال لصدق
قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة دائما **قال**
والسالبة الجزئية الى آخره **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم
ان تنعكس والا لانتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص
يستلزم الاعم فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان

كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض
الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان
والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله
لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان **قال** القياس الى آخره **اقول** المطلب
الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا
العالم [illegible] متغير وكل متغير حادث فانه قياس
مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر
وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون
معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد

واحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس
المؤلف من اقوال ما فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى
قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى
وعكس نقيضه وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك
الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان
تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل
في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي
مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار
فان هذين القولين وان كانا كاذبين في نفسهما
الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان يكون كل انسان
حمار وقوله لزم عنها يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانها
وان سلم مقدماتها لكن لا يلزم ان يلزم عنها شيء آخر لامكان
التخلف في مدلولها وقوله لذاتها يحترز به عن القياس

عنهما

الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة
مقدمة اجنبية كما في القياس المساواة وهو ما يتركب من
قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر
كقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين
يستلزمان ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل
بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوي
مساو لذلك المساوي وانما قال من اقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة عرفوها بانها
ما جعلت جزء القياس ثم اخذوا القياس في تعريفها فلو
اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور **قال**
وهو اما اقتراني الى آخره **اقول** القياس ينقسم الى قسمين
اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها
مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم

جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود
او نقول لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة
وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء
والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل
في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين
بالترتيب الذي هو في النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتي
القياس الى آخره **اقول** اعلم ان المشترك المكرر بين

مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
او تاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع المطلوب يسمى
حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون
اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب
والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس
التي فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون
ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة
من المقدمات التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران
الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية
يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف هذا وهيئة التاليف
اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا

والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
نحو كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا وان كان بالعكس ينتج
اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع نحو كل ج ب وكل ا ج ينتج بعض ب ا وان كان ينتج
اي الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى
نحو كل ج ب وكل ج ا ينتج بعض ب ا فهو الشكل الثالث
وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من
ا ب ينتج لا شيء من ج ا فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال
الاربعة المذكورة في المنطق **قال** والشكل الرابع الى آخره **اقول**
من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد
عن الطبع جدا ولا يحصل المطلوب به الا بالتعسر وانما يحصل
بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية ما هو اقرب

الى الطبع فهو الشكل الاول والباقية اعنى الثاني والثالث
والرابع ترد عند الاحتياج الى الشكل الاول والذى له طبع
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني
الى الاول لانه اقرب من الباقيين اليه لمشاركته اياه
فى صغراه وهى اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع
المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لان المحمول انما
يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثانى انما ينتج اذا كان
مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة
والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق
الاختلاف فى النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب
وكل انسان ناطق واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس هو

فرس حيوان كان الحق السلب اى لا شئ من الانسان
بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان
بحجر ولا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا
الكبرى وقلنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا وجدنا الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب
والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى فى هذا الشكل
والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس
وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا لا شئ
من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب
وهذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه
يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان
والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق
السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط قال والشكل

الاول هو الذي جعل معيار العلوم **اقول** لما كان الشكل
الاول اصلا بين الاشكال والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج
ولهذا ما جعل معيار العلوم اذ لا الا ذلك اورده المصنف
ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا
فينتج منه المطلوب وتوطئة لفهم الباقية وضروبه المنتجة
اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان تكون ستة عشر
فسقط منها اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة الضرب
الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم
محدث والضرب الثاني ان يكون من كليتين والكبرى
سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث
ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والنتيجة

والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع
ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف
ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول
والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا
قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب **قال**
والقياس الاقتراني الى آخره **اقول** لما قسم المصنف القياس
من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل

واحد منهما من اى شئ يتركب فقال القياس الاقترانى اما
ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما ترى في قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين
المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران
هاتين المقدمتين الشرطيتين المتصلتين
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المقدمتين
المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر
في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج
الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد اما فرد
او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور

المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية متصلة سواء
كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم
ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى
حملية قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم واما ان
يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت
الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد
اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من
هاتين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية
قولنا كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب
من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان
هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض

او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة
والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض
او اسود **قال** واما القياس الاستثنائي الى آخره **اقول**
لما فرغ من بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس
الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من
مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي
اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر او رفعه سواء كانت
متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس
ليست بطالعة واما ان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما
ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج
انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فاذا

واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم
ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم
فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة
ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد
الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع
الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك
ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت في المثال
الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا
اذا كانت المنفصلة حقيقة وان شئت ان تدرك البحث
بكماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولات **قال**

البرهان الى آخره **اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان
وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد
الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع
غير ممكن الزوال قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن
وهو الاعتقاد الراجح لامكان وقوع الطرف الآخر فيه وقوله
مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا
بانه لا يمكن ان يكون الا كذا لكن ليس بمطابق لنفس الامر وقوله
غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن
دليل يمكن زواله واما اليقينيات فاقسام ... منها الاوليات
وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي

وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة
او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا
ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل
في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا
شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل
بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج
العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرر المشاهدة كقولنا
نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات
وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير
استحال العقل تواطؤهم على الكذب كالحكم بان النبي ص م
ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها
معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمة لا تغيب

عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاظر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط
ما يقترن بقولنا لانه حين نقول لانه كذا او كذا **قال** الجدل
الى آخره **اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات
التي ذكرناها في اليقينية والغرض في ترتيبها الزام الخصم
وهو ظاهر ومنها الخطابة وهو قياس يتركب من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه كالنبي عم او من مقدمات مظنونة
والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم في امور معاشهم كما
يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مركب
من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر
ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا
قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن

عن اكلها ومنها المغالطة وهو قياس مركب من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات
وهمية كاذبة والغلط اما ان يكون من جهة الصورة
او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا
لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس
صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من
جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس واعلم اي
ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو
البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا
آخر ما كتبنا في الادراك لايضاح ما في كتاب ايساغوجي

بعون الله واهب المرام

تمت تمام

المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر

تعريف الحكمة
هو علم يعلم به الأشياء على ما هي عليه
ويفعل الأفعال على ما ينبغي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة أفضل المتأخرين
قدوة الحكماء الراسخين أثير الدين الأبهري
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه ونصلي على محمد
وعترته أما بعد فهذه رسالة في المنطق أوردنا
فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدي في شيء من العلوم
مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود ايساغوجي
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة
وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه
في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان

الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ
اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك
كقولك رامي الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان
واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك
كزيد وعمرو والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
واما عرضي وهو الذي يخالف ذلك كالضاحك
بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قولاً ذاتياً واما
مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان
بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع ويرسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول
في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو في ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض
المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل للانسان
ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط

فقط قولاً عرضياً واما ان يعم حقايق فوق واحدة وهو
العرض العام كالمتنفس بالفعل والقوة للانسان وغيره
من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق
مختلفة قولاً عرضياً القول الشارح الحد قول دال
على ماهية الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله
القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو
الحد التام والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنسه
البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب
وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم
الناقص هو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب فيه فهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما
شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان
يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا
والثاني يسمى محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى
مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة كقولنا
زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل
واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة
كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما
جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك ويسمى مهملة كقولنا
الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لزومية

اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد
اما زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط
كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر واما مانعة الخلو فقط
كقولنا زيد اما ان يكون في البحر وان لا يغرق وقد يكون
المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص
او مساو والتناقض اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق
ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والاضافة والقوة
والفعل والزمان والمكان والجزء والكل والشرط ونقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان

حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان المحصورات لا يتحقق
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب العكس وهو
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب
والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق
قولنا كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لجواز كون
المحمول اعم من الموضوع لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد

حمل اول وضع اخرى شكل اول شانيدر   ايكسنده وضع اولورسه شكل ثالث شانيدر
عكسنه كر قيلورسن شكل رابع شانيدر   ايكسنده حمل اولورسه شكل ثاني شانيدر

والسلب والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا
ليجعل دستورا ويستنتج منه المطلوب وشرط انتاجه
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة الضرب
الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
والثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم
فلا شيء من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
والقياس الاقتراني اما ان يتركب من حمليتين كما مر واما من
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من منفصلتين كقولنا
كل عدد اما فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج

ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين
والمراد من المتصلتين ههنا متصلتان او منفصلتان
اي الصغرى والكبرى من الشرطيتين المتصلتين
اي الصغرى والكبرى من الشرطيتين المنفصلتين

الفرد ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد
واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان انسانا فهو جسم
واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد
او منقسم بمتساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود
ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس
الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة
فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا
ان كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان
كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا

انسانا وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد
الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض احدهما ينتج
عين الآخر واعلم ان البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين واليقينيات ستة اقسام احدها
اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء وحدسيات
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا
محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة وهي
قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد

فيه او مظنونة الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات

تنبسط منها النفس او تنقبض والمغالطة وهو قياس مؤلف

من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب

من مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان لا غير ولكن

تم هذا آخر الرسالة فى المنطق صح

الحمد لله على التمام وللرسول افضل

السلام والله اعلم

بالصواب

تمت تم

تحرير فى اواخر شهر جمادى الاول سنة تسع وسبعين والف

الدلالة مطلقا

- **لفظية**
  - **عقلية**: كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
  - **طبعية**: كدلالة اح اح على وجع الصدر
  - **وضعية**
    - **مطابقي**: كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
    - **ضمني**: كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق
    - **التزامي**: كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
- **غير لفظية**
  - **عقلية**: كدلالة العالم على وجود الصانع
  - **طبعية**: كدلالة الحمرة على الخجل او كدلالة التغير وصفرة الوجه على العشق
  - **وضعية**: كدلالة الدوال الاربع اي الخطوط والعقود والاشارات والنصب

فان قيل ما الفرق بين المدح والشكر والثناء والحمد قلنا ان المدح والشكر يكونان في مقابلة النعمة فقط لكن الفرق بينهما ان المدح يكون قبل النعمة والشكر يكون بعدها وان الثناء والحمد فيهما قد يكونان قبل النعمة وقد يكونان بعدها وقد يكونان في غير مقابلة النعمة ايضا لكن الفرق بينهما ان الحمد مخصوص باللسان دون الثناء لان الثناء قد يكون بغير اللسان كالتعب مثلا فعلى هذا علم الفرق بين المعاني المذكورة فخم

القضية

- **حملية**
  - **مخصوصة**
    - موجبة: زيد كاتب
    - سالبة: زيد ليس بكاتب
  - **محصورة**
    - موجبة كلية: كل انسان كاتب
    - سالبة كلية: لا شيء من الانسان بكاتب
    - موجبة جزئية: بعض الحيوان انسان
    - سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بانسان
  - **مهملة**
    - موجبة.. الانسان في خسر
    - سالبة.. الانسان ليس في خسر
- **شرطية**
  - **متصلة**
    - **لزومية**
      - موجبة: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
      - سالبة: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود
    - **اتفاقية**
      - موجبة: ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
      - سالبة: ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
  - **منفصلة**
    - **حقيقية**
      - موجبة.. العدد اما زوج او فرد
      - سالبة.. ليس العدد اما زوج او فرد
    - **مانعة الجمع**
      - موجبة.. هذا الشيء اما حجر او شجر
      - سالبة.. ليس هذا الشيء اما حجر او شجر
    - **مانعة الخلو**
      - موجبة.. اما الشيء لا حجر او لا شجر
      - سالبة.. ليس اما الشيء لا حجر او لا شجر